د.فرج فودة

النذير



دكتور
فرج فودة

النذير

دار ومطابع المستقبل
بالفجالة والإسكندرية
ومكتبة المعارف ببيروت

الطبعة الأولى ... ١٩٨٩
الطبعة الثانية [illegible] ٢٠٠٥

إهداء

إلى الإمام العظيم ابن جرير الطبري ، صاحب أعظم تفاسير القرآن ، وأوثق مراجع التاريخ الأسلامي . والذي أنكره العامة حين اختلف مع أبن حنبل . فقذفوا منزله بالحجارة وهو في مرضه الأخير ، حتى سد باب بيته ، وتعذر نقل جثمانه بعد وفاته ، فدُفن حيث مات . وودع دنيانا حزيناً غريباً مُضطهداً . وأغرورقت عيناي بالدموع حين سألت عن قبره في بغداد ، فوجدته قد أندثر فيما أندثر .

إليه وقد بقي ذكره وسيبقى أكثر ، وأرتفع شأنه وسيرتفع أكثر ، وتألق اسمه وسيتألق أكثر . لأن العبرة بما قدمه للناس ، وليس بما قدم الناس له . وبتقييم التاريخ ، وليس بإنفعال الحاضر .

إليه عسى أن تستقر روحه بعد لن أفزعها الدهماء قبيل الرحيل . وكم أفزع الدهماء من قبل ومن بعد .

" جلس مروان بن محمد وقد أحاطت به جيوش العباسيين، وعلى رأسه خادم قائم. فقال مروان لبعض من يخُاطبه: ألا ترى ما نحن فيه؟ لهفي على أيد ما ذكرت، ونعمن ما شكرت، ودولة ما نصرت. فقال له الخادم: يا أمير المؤمنين من ترك القليل حتى يكثر، والصغير حتى يكبر، والخفي حتى يظهر، وأخر فعل اليوم إلى غد، حل به هذا .. وأكثر. فقال مروان: هذا القول أشد عليّ من فقد الخلافة ".

البداية والنهاية، لأبن كثير
مج ٥، جـ ١٠، ص ١٠، دار الكتب العلمية

مقدمة

مصر دولة مؤسسة الدولة ، منذ قامت بها أول دولة في التاريخ. ولنا لن نختلف مع مؤسسة الدولة ، ما شـــاء لنا الأختلاف ، دون أن يؤثر هذا الخلاف على حقيقة مؤكدة ، تتمثل في ذلك الفرق الشاسع ، بين محاولة إصلاح المسار ، والأختلاف حول جزئية هنا أو جزئية هناك ، وبين محاولة هدم المؤسسة ذاتها وإســتئصالها كأن لم تكن . وحين تحدث هذه المحاولة ، وهي حادثة الآن ، يُصبـــح من واجب الجميع ، المختلفين منهـــم قبل المتفقين ، أن يتضامنوا مـــع الدولـــة لعبـــور المأزق الصعب ، وأن يكشـــفوا لها أخطاءها بـــلا تردد ، ويوضحوا لها ما يكتنفها من أخطار دون حرج . وقـــد شـــاء قـــدر مؤسسة الدولة في مصر في السنوات الأخيرة ، أن ُتصبـــح واجهة للنظام المدني كله ، وأن تواجه من يسعون إلى إقـــامة الدولة الدينية بشتى السبل . وفي صراع مثل هذا أعُطي تأييدي لمؤسســـة الدولة دون تردد ، وأنصحها مخلصاً بـــكل الصدق ، وأؤجل خلافي معها إلى مرحلة تالية . تستقر فيها السفينة على بر الأمان ، وتستقر معها شرعية إجتهاد الأنسان ، ويُصبح فيهـــا الأختلاف واجباً ، وليـــس رفاهية أو قصر نظر .

وقد أردت بهذه المقدمة أن أفســـر توجهي للدولة في هذا الكتاب

بالنقد والتحذير ، حتى لا يأتي وقت نُردد فيه قول ابن الرومي :

وكنــــا ألفناهــــا ولــــم تــــك مألفــــا

وقد يؤلف الوجه الذي ليس بالحسن

كما تعشق الأرض التي لم يطب بها

هــــواء ولا مــــاء ولكنهــــا وطــــن

مصر الجديدة : ابريل ١٩٨٨

دراسة نقدية

للمعالجة الحالية للحكومة

أسفرت المعالجة الحكومية الحالية لظاهرة تنامي التيار السياسي الديني عن نتائج إيجابية محدودة ، تقابلها نتائج سلبية تتجاوز الأيجابيات بكثير . أي أن المحصلة في النهاية كانت لصالح التيار السياسي الديني ، وليس العكس . الأمر الذي يعني في تقديرنا ضرورة مراجعة هذه السياسات وتقييمها وتقويمها .

دلائل فشل السياسات الحكومية

يُمكن القول – دون مبالغة – بأن التيار السياسي الديني قد أحرز في السنوات الخمس الأخيرة [1] ، نجاحاً يتجاوز كل الأحتمالات أو التوقعات . بحيث يُمكن القول بأن هذا التيار قد نجح في تكوين ما يُمكن تسميته بالدولة الموازية، والمتضخمة بإستمرار، والمستخدمة دائماً لنفس أجهزة ومؤسسات الدولة الحاكمة . وتكفي مقارنة فترة الثمانينات بما قبلها ، حتى يُمكن تبين مدى التغيير الذي حدث . ففي الفترة من أوائل الثلاثينات إلى أوائل السبعينات ، كان الرافد

(١) ١٩٨٢/١٩٨٧ .

الأساسي للتيار السياسي الديني مُتمثلاً في الأخوان المسلمين، بينما أضافت السبعينات تيارات العنف المسلحـــة ، على حـــين شـــهدت الثمانينات ما يلي ..

أولاً : تكونت مؤسسات إقتصادية مُتكاملة ، تمثلت في شـــركات توظيف الأموال ، والبنوك والمصارف الأسلامية . وقد غطت هذه المؤسسات كافة الأنشطة الأقتصادية ، كما بـــلغ حـــجم رأســـمالها المتداول أرقاماً فلكية لا سابقة لها في تاريخ الأقـــتصاد المصري . والغريب أنها نمت وترعرعت في ظل قوانين الدولة السارية دائماً ، وبالتحايل عليها في أحيان كثيرة ، وتحت سمع وبصر الدولة في كل الأحوال . بل وتسابقت الدولة معها بإنشاء فروع إســـلامية للبـــنوك القومية . وأستطاعت هذه المؤسســـات أن توجه ضربـــة قـــاصمة للأقتصاد المصري حين نجحت في إمتصاص مدخرات المصريين العاملين في – أو العائدين من – البلاد العربية ، إضافة إلى جزء لا يُستهان به من المدخرات المحلية . كما ساهمت في المضاربة على الجنيه المصري، الأمر الذي ساهم في خفض قيمته بصورة درامية. ثم أستطاعت بسلاح المال أن تُؤثر بـــعمق في قـــطاعات الأعلام والثقافة ، وأن تجنـــد الوزراء والمحافظين السابقين للعمـــل فيهـــا بمرتبات خيالية. الأمر الذي يُثير في الأذهان كثيراً من الأحتمالات والتساؤلات المزعجة . إضافة إلى إحـــتكار تجارة بـــعض الســـلع الأستراتيجية (مثل الذرة الصفراء والسكر) وبعض السلع الكمالية (مثل توزيع سيارات القطاع العـــام) . كمـــا ساهمت فـــي تمويـــل

مطبوعات التحالف الأسلامي في الأنتخابات الأخيرة . وفي التبرع بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة لتشجيع الخدمات المرتبطة بالمساجد ، خاصة التي تسيطر عليها الأتجاهات المتطرفة . وفي أعطاء حوافز مادية لتشجيع بعض الظواهر مثل الحجاب أو النقاب. وفي السيطرة على بعض البنوك، مثل سيطرة شركة الشريف على المصرف الأسلامي الدولي ، ومحاولة الريان شراء البنك المصري الأمريكي .

إن الخطر الذي يُمثله هذا الأتجاه لا يتمثل فقط في تأثيره السلبي على المؤسسة الأقتصادية للدولة ، وإنما يتمثل أيضاً في إرتباط مصالح ومصائر نسبة لا يُستهان بها من المصريين بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنشاط هذه المؤسسات وإستمرارها [١] .

ثانياً : زاد عدد وحجم وتنوع نشاط أتجاهات العنف المسلحة . حيث شمل إلى جانب تهديد النظام والشخصيات العامة ، تزايد عدد التنظيمات وأعضائها (بلغ عددها ٢٢ تنظيماً في نهاية السبعينات ، ويقدر عددها حالياً بأربعة وأربعين تنظيماً) . وأمتداد نشاطها إلى مهاجمة نوادي الفيديو ، ومحاولة إشعال الفتن الطائفية ، ومهاجمة الأنشطة الفنية ، ومحاولة فرض الفكر الخاص بهذه الجماعات والقوانين الخاصة بها على المجتمع بالقوة في بعض محافظات

---

(١) تم هذا الكتاب قبل شهور طويلة من صدور قانون تنظيم شركات توظيف الأموال وما تلاه من تداعيات .

الصعيد .

ثالثا : حصل الأخوان المسلمين على الشرعية بالتحايل ، لأول مرة بعد ثلاثين عاما من إنحسار الشرعية عنهم . حيث أصبح لهم نواب في البرلمان، زاد عددهم من ١٢ نائبا في أنتخابات ١٩٨٤ إلى نحو ٣٠ نائبا عام ١٩٨٧ . كما مارس الأخوان نشاطهم الحزبي من خلال مؤسساتهم الحزبية المُعلنة (مكتب الإرشاد والمرشد العام) بصورة إعتيادية ، رغم تجريم القانون الحالي لذلك . وتوسعوا في نشاطهم الإعلامي من خلال الصحف والمجلات المصرح بها رسميا ، سواء الخاصة بهم (لواء الاسلام ، المختار الإسلامي ، الأعتصام) ، أو الخاصة بغيرهم وتخدم مصالحهم وفكرهم (النور ، والأحرار ، والشعب، واللواء الأسلامي) . وتزايد عدد دور النشر التي تخدم أفكارهم ، وتتنافس على نشر كتبهم وآرائهم ، مثل الزهراء ، والصحوة ، والدعوة ، والمختار ، والأعتصام ، والوفاء وغيرها كثير . وبعضها لا يُخفي تعاطفه مع التجربة الأيرانية، وتحبيذه لأفكارها ودعواها ، مثل الزهراء والمختار . وأغلب الكتب المنشورة من هذه الدور تدور حول محاور ثلاثة ، هي : مطبوعات البنا وسيد قطب والمودودي ، وما يدور حولها من شروح وتفسير . ومسلسلات الكتب التي تتحدث عن تعذيب الأخوان المسلمين في السجون وتجاربهم المريرة فيها . ومنشورات الزعماء السياسيين للتيار الأسلامي السياسي الحالي ، مثل التلمساني ، وأبو النصر ، وعمر عبد الرحمن ، وعبد الجواد ياسين ، وغيرهم . ومن الممكن

مراجعة عدد هذه الدور ، وعـدد ونـوع الكتب الصادرة عنهـا ، وأسعارها مقارنة بتكلفتها ، ومقارنة ذلك كله بـما يصدر عن دور النشر الأخرى ، حتى يُمكن التحقق من حجم هذه الظاهرة وتأثيرها .

رابعاً : تضافرت لأول مرة التيارات الثلاثة السابقة (اقـتصادية + عنف + تسييس)، بعد أن تبينت الخطأ الأستراتيجي الذي وقـعت فيه في بداية نشأتها ، والذي تمثل في أستقلال التيار الأقتصادي ولو ظاهرياً ، والنقد المرير الموجـه لتيـار الأخـوان المسلمين مـن الجماعات الأسلامية ، وتقاعس الثانية عن تأييد الأولى في أنتخابات عام ١٩٨٤ . وقـد تمثل هذا التضافر والتنسـيق في الأنتخابـات الأخيرة (ابريل ١٩٨٧) ، حيث تولى التيار الأول (الأقـتصادي) تمويل نفقـات الحملة وخـاصة المطبوعات التـي تمت طباعتها مركزياً، وتوزيعها على مستوى الجمهورية كلها بشعارات موحدة . كما ساند تيار الجماعات الأسلامية ، وعلى رأسها الجهاد ، مرشحي الأخوان المسلمين ، سواء بـالتصويت أو الدعوة إليه ، أو حـماية الصناديق الأنتخابية تحت شعار "شهيد لكل صندوق" . وتمثلت أعلى درجات التأييد في تصريح عمر عبد الرحمن لجريدة الشعب قبـيل الأنتخابات، بأنه لو لا سفره لشارك في الأنتخابات ، وأعطى صوته للتحالف . كما كان ترشيح رموز بارزة لتيار الجماعات الاسـلامية ضمن قوائم التحالف ، إشارة لا يُستهان بها ، حيث تضمنت القـوائم بعض (الأمراء السابقين) . ونجح البعض منهم بالفعل (محيي في المنيا ، وعصام العريان في الجيزة ، إضافة إلى رموز أخرى لتيار

الجماعات ، مثل حبيب في أسيوط ومختار نوح) .

وقد تمثلت خطورة هذا التعاون والتنسيق فيما يلي ..

أولاً - أثبتت التجربة أنه تعاون مُثمر وإيجابي بالنسبة لجميع التيارات. ولذلك فإنه من المتوقع أن يستمر ويتزايد في المستقبل . فبالإضافة إلى نجاح عدد لا بأس به من المرشحين ، فقد تمت تغطية الجمهورية كلها بحملة إيجابية لصالح الفكر المشترك للتيارات الثلاثة . كما كانت سرادقات هذه التيارات وسيلة لأستعراض القوة ، وحجم التأثير والتنظيم . وفي عدد من المحافظات كان واضحاً أنه على عكس النتائج المُعلنة ، فإن التيار كان مكتسحاً على مستوى الشارع . وتمثل ذلك في محافظات الشرقية والدقهلية والأسكندرية ، وبعض المواقع في الجيزة ودمياط وبورسعيد والمنيا وبني سويف ، وفي بعض المدن مثل المحلة الكبرى وميت غمر ودمياط .

ثانياً - من الواضح أنها مسألة وقت حتى يتم سد الثغرات في حركة هذه التيارات في المستقبل ، والمتمثلة في توحيد القيادة العامة لها جميعاً . وهو ما تعبر عنه بعض الأدبيات المنشورة لها حالياً ، والتي تدعو إلى ظهور قيادة عامة للتيار الديني بمختلف فصائله من نوع حسن البنا في مصر ، والعطار في سوريا ، والغنوشي في تونس، وبن بيلا في الجزائر . ويبدو كما ذكرنا أنها مسألة وقت، لأن كل الظروف الموضوعية مواتية ومهيأة لذلك. كما لوحظ تداول ما سُمي بقرارات (قيادة الجماعات الأسلامية) . حيث قررت هذه (القيادة) المشاركة في الأنتخابات لصالح التحالف في جميع

المحافظات عدا محـــافظات الصعيد جنوب أسـيوط . وهو ما يعني وجود قـيادة مركزية عامة ، وقـيادات لا مركزية على مســتوى المحافظات. ووسائل أتصال، وإنحسار للخلافات، وإنحصار لها في جنوب الصعيد . كما لوُحظ أيضاً أن التنسيق بين شـركات توظيف الأموال لم يكن كاملاً، حيث تراوح بين المساندة والأعتدال ، مع قدر ظاهري محدود من التأييـد للحزب الوطني - يُبرر بالخوف مـن ضرب المصالح - وبين الحياد الظاهري . كما لوُحظ بصورة عامة أن هـذه الشركات تميـل إلى التنافس ، أكثر من ميلها إلى التعاون ومساندة بعضها البعض . وإن كان واضحـاً أن هناك أتجاهاً جديداً حالياً للتعاون والتنسيق بينها ، في ظل توقــع قـرارات حـكومية معاكسة ، وبعد إنهيار شركة الهلال والخسائر التي مُنيت بها بعض شركات الأموال في المضاربة .

ثالثاً - لعبت المســاجد وكثير من الجمعيات الخيرية في وزارة الشـئون الأجتماعية والمراكز الأجتماعية أو الطبـية أو التعليمية الملحقة بالمساجد ، وكثير من رجال الدين - دوراً إيجابياً واضحـاً ومباشراً لصالح التحالف . كما لم يكن للحـزب الوطني دور واضح في مواجهته على مستوى الشـارع ، خاصة في ظل تضارب رأي القيادة السياسية بـين رأيين : أحـدهما مواجهته ، والثاني مواجهة الوفد وأستبدال التحالف به كمعارض رئيسي .

رابعاً - كان واضحاً أن هناك أتفاقـاً عاماً بــين جميع الفصائل والتيارات حول قضايا محددة ، هي ..

أ – إسقاط النظام القائم ، وإستبداله بنظام إسلامي يعتمد الخلافة .

ب– الموقف من الصراع مع إسرائيل ، والموجز في أنها حرب دينية بين الأسلام واليهودية ، وثأر مُبيت منذ غزوتي خيبر وبني قريظة.

جـ– رفض القومية العربية باعتبارها مخططاً أمبرياليا صهيونياً ، والوطنية المصرية بإعتبارها وثنية ، والدعوة لعالمية الأسلام .

د – رفض وضع برامج محددة أو تفصيلات في قضايا واضحة أو عامة .

هـ– تأييد رموز الأرهاب ، ممثلة في الأسلامبولي والزمر وغيرهم ، وإعتبارهم أبطالا . والهجوم على ظواهر جزئية (مثل الربا ، والخمور ، والرقص ، والأفلام الهابطة) .

وفي المقابل كانت هناك خلافات واضحة حول قضايا محددة . أمكن تجاوزها لصالح وحدة التيارات وتمثلت في ..

أ – الموقف من قضية الوحدة الوطنية ، حيث وعى تيار الأخوان المسلمين خطورة إثارة الفتنة الطائفية ، أو الحساسيات لدى الأقباط على قضيتهم في المدى الطويل . وأيضاً على ُلمستوى الخارجي . بينما كان توجه تيار الجماعات الدينية عكسياً ، ومتمثلاً في أن هذه الإثارة ُتساهم في كسب الأصوات في المعركة الإنتخابية . وإنعكس

ذلك في حوادث متفرقة . على حين حافظت شركات الأموال على أسلوبها المتمثل في التفرقة بالفعل وليس بالقول . وذلك بقصر التعيين في الوظائف على المسلمين ، والقبول في الحضانات أو المدارس التابعة لهم عليهم (تعلن هذه الحضانات عن أستعدادها لقبول طلاب مسيحيين ، بشرط قبول أولياء الأمور لتعليم أبنائهم الدين الأسلامي وأداء الصلاة مع زملائهم ، وهو شرط مستحيل) .

ب– القبول المُعلن من الأخوان المسلمين للصيغة الحزبية ، والرفض الكامل من الجماعات الأسلامية لهذه الصيغة .

جـ– رؤية الأخوان المسلمين للمجتمع المصري على أنه دار معصية. ورؤية الجماعات الأسلامية له على أنه دار حرب، وأنه في مُجمله مجتمع كافر وجاهلي. وعدم أعتراض التيار الأقتصادي على المجتمع القائم بإعتباره نموذجياً تماماً في ظل توازناته لنشاطها.

د – الأختلاف حول الموقف من الصراع العراقي الأيراني . والمؤكد أن نجاحهم في تجاوز الخلافات، وتضييق مساحتها، وفي التماسك حول نقاط الأتفاق وتوسيعها ، يُمثل نجاحاً سياسياً لا خلاف عليه .

٥– لوحظ أثناء إعداد قوائم مرشحي التحالف ، أن الأخوان المسلمين كانوا يمتلكون معلومات كافية ودقيقة ، ليس عن مرشحيهم فقط ، وإنما عن المرشحين المحتملين لحزبي العمل والأحرار ، وعن المنافسين في الأحزاب الأخرى في الدوائر المختلفة . وهو ما يعني

مستوى من التنظيم ، وجمع وتنسيق وتحليل المعلومات ، يتجاوز قدرة الأخوان المسلمين التنظيمية وإمكاناتهم البشرية المعروفة والمحدودة .

خامساً : أضيف إلى التيارات الثلاثة السابقة (الثرَوي) والثوري (الجماعات) والتقليدي (الأخوان) تيار جديد ، ساهم بصورة واضحة ومباشرة في دعم التيار السياسي الديني. وهو تيار المؤسسة الدينية الرسمية . وكان أوضح الأمثلة على تلك المساهمة ، البيان الذي أصدره شيخ الأزهر قبيل الأنتخابات ، وأستغله التحالف في منشوراته وصحفه ومجلاته ، والذي دعا فيه الناخبين إلى إعطاء أصواتهم للمطالبين بالشريعة . وهي إشارة واضحة لتأييد التحالف . إضافة إلى هجومه الواضح في جميع أحاديثه وبياناته على من أسماهم العلمانيين وأعداء تطبيق الشريعة . والأمثلة عديدة لمساندة التيار الديني الرسمي للفكر السياسي الديني . وكثير منها وارد في الكتب والصفحات الدينية في الصحف القومية . مثل الفتوى بأن من يُنكر الشريعة ، أو يعترض على تطبيقها ، مرتد ، ويلزم تطبيق حد الردة عليه . ومثل تحبيذ حجاب المرأة والدعوة إليه . ومثل إستنكار لنتقاد شركات توظيف الأموال الأسلامية ، والتلميح إلى أن ذلك جزء من الحملة على الأسلام . ومثل ما نشر في العمود الأفتتاحي لجريدة اللواء الأسلامي التي يُصدرها الحزب الوطني الديمقراطي ، ويُشرف على تحريرها من أشرنا إليهم بأسم رجال الدين الرسميين . وقد دعت الأفتتاحية المشار إليها المواطنين إلى الأمتناع عن التعامل

مع البنوك القومية ، لأنها ربوية تتعامل بالفائدة . وطلبت منهم قصر تعاملهم على (البنوك الأسلامية) . وفي تقديرنا أن وراء هذه الحملة ما يلي ..

أ- مصادر الدخل الهائلة التي يحصل عليها كبار رجال الدين الرسميين من البنوك الأسلامية وبعض الشركات كمرتبات استشارية . وأيضاً (وهذا هو الأهم) حصولهم على نسبة ٥% من أرباح هذه البنوك، لكونهم أعضاء في لجنة الرقابة الشرعية. ويُمكن تخيل حجم هذه المكافآت ، إذا قدرنا ربح بنك فيصل الأسلامي من توظيف ودائعه المقدرة بحوالي ٢ مليار جنيه . وأيضاً فإن العديد منهما يُلاحق الدعوات الموجهة إليه لحضور مؤتمرات إسلامية في أنحاء المعمورة على مدار العام (لندن ، الولايات المتحدة ، تركيا ، ماليزيا الخ)، وجميعها مؤتمرات يُحيط بتمويلها الكثير من الشبهات. يضاف إلى ذلك ما ترتب على أطراد المد السياسي الديني من تراجع إعلامي . تمثل في إفراد صفحات كاملة في الصحف القومية ، وفترات زمنية أطول في الأذاعة والتليفزيون للإعلام الديني . الأمر الذي نقلهم إلى دائرة الضوء الأعلامي . وظهور مجالات جديدة واعدة بمزيد من النشاط ، مثل مؤتمرات الطب الأسلامي ، وندوات الفن العسكري الأسلامي ، والأعلام الأسلامي ، والأقتصاد الأسلامي وغيرها. وطبيعي أنه إذا كان ذلك مجرد (تباشير) أفرزها النجاح النسبي للتيار السياسي الديني، فإن دعمهم هذا التيار يُصبح أمراً وارداً وواجباً . خاصة في ظل

غياب سلطة الرقابة من الدولة .

سادساً : أستطاع التيار السياسي الديني في الثمانينات أن يُحرز نجاحاً مطرداً في السيطرة على المؤسسات والنقابات القائمة من داخلها ، ومن خلال الأنتخابات . وبعد أن كان التغلغل في نهاية السبعينات قاصراً على الأتحادات الطلابية ، أضيف إليها في الثمانينات السيطرة على نقابة الأطباء ، وبعض نوادي أعضاء هيئة التدريس (القاهرة ، أسيوط ، الإسكندرية)، وتصاعدت نسبتهم في نقابة المهندسين والمحامين وطب الأسنان . ولم تنجح مواجهتهم إلا في نقابة الصحفيين ونادي القضاة . وإن كان واضحاً أن لهم تياراً كبيراً فيهما ، وأنه تيار متصاعد . وكان واضحاً أيضاً رغم تمثيل الأخوان المسلمين أخيراً لهم ، أنهم حريصون على إيجاد جماعات ضغط تُمثلهم في جميع الأحزاب تقريباً .

وقد ترتب على النجاح المتلاحق والمتصاعد في هذا المجال ، أن وقر في أذهان الكثيرين أن سقوط باقي المؤسسات والنقابات ليس أكثر من مسألة وقت . وأن تغييراً واضحاً قد طرأ على أسلوب هذا التيار ، يتمثل في قاعدة محددة هي : إذا لم نستطع إسقاط هذه المؤسسات ، فلنحاول السيطرة عليها من الداخل، وبأساليبها. والحق أنهم حاولوا ، ونجحوا .

سابعاً : أختراق الأعلام . ودون أية مبالغة يُمكن القول بأن الأعلام قد تم إختراقه خلال الثمانينات لصالح التيار السياسي

الديني. بحيث أصبح يُدافع عنه ، ويبرر أخطاءه ، ويحقق أهدافه تكتيكياً وأستراتيجياً . وقد تم ذلك في ظل غياب شبه كامل لدور الدولة وهيمنتها ، وتحديدها لخط إعلامي واضح ، وتقاعسها عن محاسبة الخارجين عليه .

والأمثلة لا حصر لها . وإن كان واضحاً وأقربها إلى الذهن ، تلك الحملة في (أخبار اليوم) ، وفي (الأهرام)، وفي (مايو) ، في أعقاب محاولة أغتيال أبو باشا ، لنفي التهمة عن الجماعات الأسلامية . ووصل الأمر إلى التأكيد على أن أعداء التيار السياسي الأسلامي هم أصحاب المصلحة . وأيضاً فإن هناك نغمة سائدة للدفاع عن شركات توظيف الأموال ، ولتحذير الدولة من التدخل. وقد أفردت الأهرام صفحة أسبوعية للكاتب فهمي هويدي ، يُقدم ما يتصور المسئولون أنه الأسلام المستنير . بينما لو تم إستبعاد بعض الفقرات التي يُهاجم فيها التطرف أحياناً ، لأتضح أنه يسعى إلى نفس ما تسعى إليه التيارات السياسية الأسلامية ، وهو إقامة الدولة الدينية . ولعل أوضح مثال على ذلك مقاله الشهير (الشريعة والسيادة المنقوصة)، والذي ذكر فيه أننا لم ننل إستقلالنا بعد ، لأننا مازلنا (على حد قوله) نُطبق شريعة مستوردة . إضافة إلى مقالاته التي هاجم فيها من دافعوا في إحدى الندوات عن مدنية الدولة (ومنهم على سبيل المثال د. وحيد رأفت ود. فؤاد زكريا) ، بوصفه لهم بأنهم (تنظيم الجهاد العلماني) . وأنه أخطر من تنظيم الجهاد الأسلامي ، لأن أعضاء التنظيم الأخير شبان حسنو النوايا (!) . ورغم هجومه الظاهري

على كتاب (نقد الجاهلية المعاصرة) للأستاذ عبد الجواد ياسين ، إلا أن إفراد ثلاث صفحات على مدى ثلاثة أسابيع للنشر عن الكتاب ، كان سبيلاً إلى دفع الكتاب والمؤلف إلى دائرة الضوء . وكان مُلفتاً للنظر نشر صورة غلاف الكتاب ضمن المقال .

وإذا أستطردنا في الأمثلة ، يُمكننا أن نذكر اليوميات الأسبوعية للأستاذ أحمد زين، التي يفردها للنقل عن أحد كبار الدعاة . والأستاذ أحمد بهجت وصندوقه اليومي ، الذي دافع فيه عن (الشورت الأسلامي) بالنسبة للاعب الكرة . وعن الشيخ (الجليل) عبد الحميد كشك حين تردد أنه سوف يُرشح نفسه . والذي أدعى فيه سماع رواد الفضاء الأمريكيين على سطح القمر لصوت الأذان ، وهو ما ثبت أنه ليس صحيحاً . وأخيراً فإن أوضح وأشهر ما نشره ، ما عنونه باسم (الشهداء) صبيحة إعدام خالد الأسلامبولي ومجموعته . والإشارة واضحة، ودلالتها أكثر وضوحاً .

أما الصفحات الدينية في الصحف، رغم ما هو واضح من الرقابة عليها ، إلا أنه كثيراً ما تتسرب خلالها كتابات واضحة القصد محددة الأتجاه . ولعل أوضح مثال عليها تلك الصفحة الكاملة التي ُنشرت في الأخبار تحت عنوان (في ذكرى الأمام الشهيد حسن البنا) ، خلال المعركة الإنتخابية الأخيرة . والصفحة بُكملها ُتمثل دعاية ، يصعب القول بأنها مجانية ، لصالح التحالف . والأكثر وضوحاً من ذلك ما نشر خلال الشهور الثلاثة (يناير وفبراير ومارس من عام

١٩٨٤) وذلك قبيل مناقشة قوانين الشريعة في مجلس الشعب في مايو ١٩٨٤ ، والذي شكل حملة دعائية هائلة لصالح التطبيق . حيث أثيرت مجموعة من القضايا، تم طرحها ضمن إطار عام هو الدعوة لتطبيق الشريعة الأسلامية بإعتبارها مخرجاً . وقد سبق عرضها في كتب سابقة [1] . ويُمكن أن ُنضيف إلى ما سبق الحملتين اللتين قادهما صلاح منتصر في عموده اليومي بالأهرام : الأولى لتأييد النميري في إعدامه للشيخ محمود طه بتطبيق حد الردة عليه في السودان . والثانية للدعوة إلى عودة المرأة للمنزل . وقد أستغرقت هاتين الحملتين أياماً متتالية ، وتركيزاً على تأكيد الجانب السلبي في الرأي .

أما التليفزيون فقد أذاع في إحدى حلقات ندوة الرأي ، رأياً للشيخ محمد الغزالي نصه (أن من يدعو إلى العلمانية مرتد ، يستوجب أن يُطبق عليه حد الردة). وتسجيل الفيديو لهذا الحديث موجود. كما أن الحوار دائماً يُمكن أن يُسمى حواراً دينياً، لا يختلف فيه طرفا الحوار حول أن المرجع والحكم والفيصل هما القرآن والسنة ، وليس الدستور والقانون . وفي هذا ما فيه من خلط بين الخاص والعام في الأمور الدنيوية . ويمكن أن ُنضيف إلى ذلك زيادة مساحة البرامج الدينية بإستمرار، بشكل غير مألوف وغير مسبوق . وقطع الإرسال لإذاعة الأذان كاملاً . ثم أضيف إلى ذلك في الثمانينات إذاعة حديث

(١) راجع (حوار حول العلمانية) و(الإرهاب) للمؤلف .

نبوي . وحالياً يتم بحث إضافة تفسير للحديث [1] . وقد تم مؤخراً وضع برامج جديدة ضمن خريطة التليفزيون من نوع (الطب النبوي) . الأمر الذي يُمثل في النهاية إتجاهاً مستمراً لتزايد مساحة الإعلام الديني ، وتحول الإعلام القومي أو الوطني إلى إعلام إسلامي . وهو ما يُشكل خطراً على مدنية الدولة من ناحية ، وعلى الوحدة الوطنية من ناحية أخرى . وعدا أربع مجلات ، هي المصور وآخر ساعة وروز اليوسف وصباح الخير ، فإن المد الديني يتزايد بصورة تصعب ملاحقتها أو حصرها . كما أن الإعلام الوطني أو القومي يتراجع بإستمرار في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية .

كيف حدث تراجع الثمانينات ؟

إن الأجابة واضحة إذا ربطنا بين هذا التراجع وبين تنامي التيار الأقتصادي الأسلامي ، وإذا أشرنا إلى الحملات الأعلانية الهائلة لهذا التيار ، والتي تُمثل مورداً أساسياً للصحف ، وإلى عمولات هذه الأعلانات التي تذهب إلى جيوب كبار الصحفيين ، وإلى إستقطاب

(١) الأعتراض هنا على التزايد ، وليس على الأذان ذاته . وفي تقدير الكاتب أن ما كان مُتبعاً من الإشارة إلى موعد الأذان قبل البرامج ، هو الأكثر قبولاً . لكثرة ما تتناقض إذاعة الآذان الكامل وما يتلوه . ولا ضرورة له ، مع كثير من محتويات البرامج أو الأفلام أو المسلسلات . الأمر الذي لا يحفظ للأذان جلاله ووقاره .

هؤلاء الكبار للعمل كمستشارين إعلاميين لشركات توظيف الأموال ، وإلى التعاقد الذي تم بين شركة الريان من جانب وبين مؤسسة الأهرام ثم مؤسسة أخبار اليوم من جانب آخر ، لطباعة الكتب الأسلامية . وقد بلغ حجم هذا التعاقد ١٥ مليون جنيه و ١٠ مليون جنيه على الترتيب . والملاحظ أن هذه المبالغ تثير أكثر من علامة إستفهام ، خاصة وأنها تغطي تكلفة إنشاء عشر مطابع وليس مطبعة واحدة . ولعل أوضح مثال لمحاولة تسلل التيار الأقتصادي داخل الجهاز الإعلامي الرسمي ، ذلك القرض الحسن الذي كاد أن يُمرر لصالح صغار الصحفيين ، والذي كان مُقدراً له مليون جنيه مصري .

إن الصورة تبدو شديدة الوضوح . فقد نجح التيار السياسي الديني في تحجيم وترويض أخطر أجهزة الدولة الدفاعية ، وأخطر أجهزتها الهجومية أيضاً . ليس بجهاز إعلامي مناويء ، فقد كان هذا وما يزال مستحيلاً . وإنما بالسيطرة عليه من داخله ، وبإستخدام أخطر الأسلحة ، وهو سلاح المال . وبهذا أصبح أخطر أسلحة النظام الحالي [1] ، موجهاً ومصوباً بدقة شديدة ، إلى صدر النظام الحالي نفسه .

(١) مصطلح (النظام الحالي) أو (نظام الحكم) الوارد في هذا الفصل ، لا يُقصد به حكومة الحزب الوطني . وإنما يقصد به مفهوم أوسع ، وهو النظام المدني للحكم .

موجز ما سبق

فشلت السياسة الحكومية في معالجة التطرف السياسي الديني في فترة الثمانينات ، وأدت أخطاء المعالجة إلى تنامي التيار بـصورة درامية تمثلت في ..

١- النمو الدرامي للتيار الأقتصادي الأسلامي .

٢- تزايد وتنوع تيارات العنف .

٣- حصول الأخوان على الشـرعية ، وزيادة أعدادهم في المجلس النيابي .

٤- تعاون التيارات السابقة والتنسيق بينها لأول مرة في الأنتخابات الأخيرة .

٥- إضافة تيار جديد مُساند للتيارات السابقة ، هو التيار الديني الرسمي .

٦- تـزايد معـدلات أختراقهـم للمؤسسـات والنقابات القائمة ، وسيطرتهم على بعض معاقلها .

٧- أختراق الإعلام .

خطورة ما سبق

تتمثل الخطورة في جانبين ..

الجانب الأول : ما ذكرناه من تشكيلهم لما يُمكن تسميته بـالدولة الموازية داخل الدولة الأم. وهي دولة تتكامل عناصرها (الأقتصاد، القوة المسلحة ، الفكر ، الأعلام ، المؤسسات والنقابات) . وتبـذل جهداً أقل من المتوقع ، حيث تستخدم وسائل وأدوات الدولة الأم من خلال أختراق ما هو قائم ، بإستخدام الأساليب المتاحة ، والسـيطرة عليه من داخله . كما أنها تتمتع بوضع أفضل من وضع الدولة الأم ، حيث لا تتحمل تبعات الهجوم والنقد والمسـاءلة ، التي تتعرض لها الدولة المسئولة . بل وتستفيد من ذلك كله وتوظفه لصالحها .

الجانب الثاني : أن هذا التنامي الهائل قد تم (وهذه هي المفارقة) فـي ظـل الأعلان الدائم عن تصدي الدولة لهذه التيارات ، وتحت شعارات ورايات مواجهة التطرف السياسـي الديني ، والتأكيد على أن شرعية النظام مستمدة من الدستور والقانون . وفي أعقاب حادث أغتيال الرئيس السادات ، حـيث كان متوقـعاً أن يكون خط الدولة

حاسماً في مواجهة هذا الخطر (ولا يمكن إدعاء أن أحداً لم يتنبه) لأن جميع التحقيقات الصحفية أو التليفزيونية التي كُتبت أو عرضت في الخارج ، كانت تُجمع على خطورة الوضع ، وتُحذر من تنامي هذا التيار ، إضافة إلى بعض الكتابات في الداخل .

وإن ينجح تيار ما في التنامي في ظل الغفلة ، فإن ذلك يُعتبر نجاحاً مبرراً . أما أن ينجح ويتنامى في ظل التنبيه ، وصيحات التحذير ، وإعلان المواجهة ، فإن النجاح هنا يُعتبر نجاحاً مُضاعفاً ، بقدر ما هو فشل مُضاعف للطرف النقيض .

هل يمكن الوصول إلى حل وسط أو مصالحة ؟

قبل أن نتطرق إلى عرض أسباب فشل الحكومة في المرحلة السابقة ، فإن هناك قضية منطقية تجدر مناقشتها ..

إذا كان هذا التيار قادراً على النجاح بهذه الصورة ، وفي ظل هذه المعطيات ، فإن الحسابات السياسية تدفع إلى تساؤل له ما يبرره ، وهو : ألا يُمكن توظيف هذا التيار لصالح النظام القائم ؟ . وبمعنى آخر ألا يُمكن تحقيق نوع من توافق المصالح، للوصول إلى حل مرحلي ، يُحقق لهذا التيار بعض مطالبه ، ويحقق للنظام الحاكم مطلبه الأساسي ، وهو الأستقرار أو مزيد من الأستقرار ؟.

إن مثل هذه التساؤلات لا تحتمل الأجابة إلا بالنفي ، للأسباب التالية ..

أولاً : إن القضية تتعدى مستوى الخلاف إلى مستوى التناقض الرئيسي ، بين النظام القائم والتيار السياسي الديني . فالرئاسة في النظام يُقابلها الخلافة في فكر التيار . والشرعية المستمدة من الدستور والقانون في النظام ، يقابلها الشريعة المستمدة من القرآن

والسنة في فكر التيار . والدولة المدنية التي يُمثلها النظام ، تقابلها دولة دينية في فكر التيار . والتيار في النهاية لا يطرح نفسه كقيادة بديلة لنظام قائم ، وإنما كنظام بديل .

ثانياً : في حدود ما هو مُعلن من سياسات التيار ، فإن هناك خلافاً جذرياً حول القضايا الأساسية . فالأسلوب السلمي في حل الصراع العربي الإسرائيلي مرفوض جملة وتفصيلاً لدى التيار . والمعاهدات التي تم إبرامها ليس لها مشروعية من وجهة نظره . والصراع ليس سياسياً أو حتى عسكرياً ، بل هو صراع ديني . وهو ليس مؤقتاً ، بل هو مستمر (حتى ظهور المهدي، حين ينطقُ كلُ حجر بلسان عربي مبين : ورائي يهودي فأقتلوه) .

وفي مجال الأقتصاد ، فإن نظام البنوك الحالي مرفوض أساساً . والتوازن بين القطاع العام والخاص محسوم لصالح الأخير ، ومن خلال تصورات إسلامية ولو شكلية . وإرتباط الأقتصاد المصري بالأقتصاد العالمي غير مقبول . والأتفاقيات الأقتصادية سواء للأقتراض أو للسداد ، ليس لها أي نصيب من الشرعية .

وفي مجال العمل السياسي الداخلي ، فإن الديمقراطية الحالية مرفوضة لأسباب متعددة أوردتها أدبيات التيار . والتعددية الحزبية غير مقبولة ، إلا في حدود كونها وسيلة للوصول إلى الحكم ، لتمكين حزب الله منه ، ورفض الأحزاب الأخرى جميعاً ، حيث تمثل في النهاية تنويعات لحزب واحد هو حزب الشيطان . والقدر المتاح من

حرية الفكر أو العقائد مرفوض . وتوقيع مصر على ميثاق حقوق الأنسان غير مقبول ، من منطلق (حقوق الأسلام) . والقدر المتيقن من الحضارة ، والمتمثل في مشاركة المرأة للرجل في العمل ، وفي تدريس مناهج العلم الحديث ، كلها لا تحتمل قبولاً أو مناقشة . والقدر المُتحقق من الوحدة الوطنية ، والمتمثل في المساواة بين المواطنين على أساس حق المواطنة ، تجاوز للشرائع السماوية التي تُلزم الأقباط بالجزية ، وتمنع عنهم مناصب الولاية أو حق الشهادة .

ثالثاً : إن النظام الحالي يستند إلى الوطنية المصرية كمبرر أساسي لوجوده ، ويعتمد قدراً من التوجيه القومي كمنطلق لممارساته. وكل من الأساسين (الوطنية والقومية) مرفوض ابتداءً من التيار . حيث يستبدلهما تلقائياً بفكرة عالمية الأسلام ، ويعتبرهما إرثاً إمبريالياً في أحسن التقديرات .

كيف يمكن تقييم الوضع الحالي كنقطة بدء ؟

إن الوضع الحالي ، بإختصار شديد ، يتمثل في معادلة طرفاها على النحو التالي ..

الطرف الأول : نظام قائم وشرعي ، يمتلك كل أسباب القوة . لكنه لا يستعملها ، ولا يجيد إستخدامها . ويفتقد الخط العام الواضح والهدف المحدد . وحتى لو أمتلكه أحياناً، فإنه لا يُجيد توظيف أدواته لخدمة هذا الهدف .

الطرف الثاني : تيار غير شرعي. خطه واضح، وأهدافه محددة، ووسائله متنوعة . يتجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع الطرف الأول . ويتعلم من أخطائه بإستمرار ، ويتسلل تدريجياً إلى أدوات الطرف الأول، ويوظفها لصالحه . تعلم من فشله في محاولات قلب نظام الحكم بالقوة ، فأعتمد أسلوب تغيير شكل نظام الحكم من خلال التسلل وفرض الأمر الواقع. وهو يضيف إلى أسلوبه هذا عنصرين، حتى يتساوى طرفا المعادلة : أولهما عنصر الزمن الذي يُبشر بمزيد من التنامي ، وأحتمال التأثير على أجهزة الجيش والأمن . وثانيهما عنصر ضعف هيبة الدولة ، وترددها ، وأخطائها في المواجهة .

ويبقى سؤال هام

وهو التساؤل عن موقع القوات المسلحة من هذا التحليل . خاصة أنها الورقة الأخيرة في يد النظام ، ولو على المستوى الأستراتيجي. والحقيقة أنه سؤال معقد وصعب لأسباب عديدة . منها أنه يصعب أو يستحيل وضع خط فاصل بين التدين والتطرف . وثانيها أن تسييس الجيش في مجمله مرفوض ، لكونه حافلاً بالمخاطر . ومحاولة توجيهه ضد التطرف فكرياً ومعنوياً ، يفتح باباً لحوار يُحتمل معه أن يؤدي إلى نتائج عكسية . والمؤكد أن أنتماء بعض أفراد القوات المسلحة إلى التيار السياسي الديني ، لا يُمكن أن يتم بصورة علنية . وبالتالي فإن رصده أو تحديده أمر صعب . وفي المقابل ، فإن تسلل

تنظيم الجهاد إلى أفراد في القوات المسلحة (والذي أتضح في حوادث ١٩٨١) كان إشارة خطيرة إلى إمكانية التسلل وخطره الجسيم في ذات الوقت . بيد أن هناك ثلاث ملاحظات يجب أن تولي قدراً كبيراً من العناية وهي ..

أولاً : تمثل القوات المسلحة قطاعاً مُمثلاً للمجتمع المصري . وتراثها التاريخي يُوضح أنه من الصعب دفعها للتحرك ضد مصالح أو أهداف القواعد الشعبية العريضة . ومن هنا فإنه من المقبول نظرياً أن نتوقع تناسباً طردياً بين تنامي التيار السياسي الديني خارج القوات المسلحة ، وبين تناميه داخلها . ونظرياً أيضاً ، فإن العكس صحيح تماماً . بمعنى أن تحجيم هذه التيارات داخل القواعد الشعبية، يستتبع تلقائياً تحجيم هذا التيار داخل القوات المسلحة . ومن هنا فإن المدخل إلى القضاء على هذا التيار وتحجيمه داخل القوات المسلحة، يكون بالعمل السياسي خارجها . وفي نفس الوقت ، فإن التراخي في أداء هذا الواجب ، إستناداً إلى إمكانية دفع القوات المسلحة للتدخل ، إذا تأزم الموقف وصعب على أجهزة الأمن الداخلية أن تواجهه ، أو أستحال عليها ذلك – منهج خطير في التفكير . لأنه من المشكوك فيه في هذه الحالة التنبؤ بسلوك هذه القوات أو بفعاليتها في التصرف . وتاريخياً يمكن الأستدلال بواقعتين : أولاهما تنامي تيار الأخوان المسلمين داخل الجيش قبل ١٩٥٢ ، كإنعكاس لتناميه شعبياً ، إلى الدرجة التي أدت لإنضمام كثير من الضباط الأحرار إليه . وثانيهما

تفكير بعض قيادات الضباط الأحرار في أستغلال نزول القوات المسلحة إلى الشارع بعد حريق القاهرة في القيام بالثورة. وهو تفكير كان له من الأسباب وعوامل الإمكان ما يبرره .

ثانياً : إن خللا واضحا قد طرأ على أساليب التوجيه المعنوي بالقوات المسلحة بعد هزيمة ١٩٦٧ ، حيث تم صبغ هذا التوجيه بصبغة دينية ، ربما كانت مفهومة أو مبررة . لكن غير المبرر هو أستمرارها والتوسع فيها حتى الآن . وباليقين ، فإن هناك مساحة واسعة للتوجيه الوطني والتاريخي وغيره من المجالات الرحبة والأساسية . وليس مفهوماً أن تُصدر القوات المسلحة مجلة دينية هي "المجاهد" حتى ولو تم توجيهها لصالح النظام ، لأنه سلاح في النهاية ذو حدين . ومن الضروري إعادة دراسة وتقييم تجربة التوجيه المعنوي في ظل أي أسلوب جديد للمعالجة .

ثالثاً : إن هناك مؤشراً يصعب تجاهله ، وهو أنتشار ظاهرة الحجاب داخل أسر أفراد القوات المسلحة . وهو أمر ملحوظ في نوادي هذه القوات . والحجاب في حد ذاته لا يُمثل خطراً ، لكن الخطر أن يكون مؤشراً لحجاب العقل ، وللإنسياق إلى السلفية التي تقود أحياناً إلى مواجهة مع الشرعية . وليس مقصوداً بالطبع التصدي لمثل هذه الظاهرة ، فهو أمر غير وارد . لكننا نورُدها لمجرد رصد ظاهرة قد تكون لها دلالة .

مدخل إلى الحل

تحليل أخطاء أساليب المعالجة الحالية

الخطأ الأول : أن التجاوز عن إعمال نصوص القوانين قد أدى إلى تراخي الدولة في تطبيق القوانين ، ثم ضياع هيبة القوانين والدولة معاً . وقد تم ذلك في إطار ما سُمي بالمواءمات السياسية ..

أمثلة [1] ..

١- ممارسة الأخوان المسلمين لنشاطهم السياسي والحزبي من خلال مؤسساتهم الحزبية ، تمثل أوضح مثال على المخالفات الجهرية للقوانين . في الوقت الذي تحتل فيه الصفحات الأولى أنباء القبض على جماعة من تسعة أفراد ، بتهمة أنهم ينكرون السُنة النبوية التي لا تتفق مع القرآن الكريم (الأهرام ٣٠/ ١١/ ١٩٨٧) .

٢- بناء المساجد على الأراضي المغتصبة من الدولة وفي وسط

(١) يأسف الكاتب لتكرار بعض الأمثلة بإختصار شديد لضرورتها في السياق وإكتمال الدراسة .

الحدائق العامة ، وأحياناً داخل ترع الري (أمثلة : مسجد النور ، والمسجد المواجه لمستشفى دار الشفاء) دون أن يجرؤ مسئول على المنع أو الإزالة أو حتى معاقبة المرتكبين .

٣- إستخدام مكبرات الصوت الخارجية في المساجد . ورغم أن القانون يمنع هذه المكبرات أصلاً ، إلا أن الدولة تحاول الوصول إلى حل وسط بعدم إذاعة التواشيح والأقتصار على الآذان (؟) .

٤- إستخدام الطلاب للعنف ضد زملائهم وأساتذتهم لفرض آرائهم وأساليبهم ، لا تطبق عليه القوانين العادية التي لم تستثن الجامعة، ولم تعتبرها مناطق حراماً، تُحلُّ فيها المخالفات والأحداث بالتفاهم ما بين مدير الجامعة وأمير الجماعة (؟) .

٥- اليمين الذي يُقسم عليه أعضاء مجلس الشعب لا ينبغي الأضافة إليه أو الحذف منه ، وإلا يبطل القسم . وقد رفض كثير من نواب الأخوان أن يقسموا عليه دون إضافة . وسمحت لهم رئاسة المجلس بذلك . وهو باطل . وأستمروا في عضويتهم حتى الآن . وهي ترتيباً على ما سبق باطلة ، ومخالفة للقوانين . وأعلن بعضهم في مواجهة وزير الداخلية أنهم ينادون بالخلافة . وكان من الواجب إيقاف النقاش ، وإستجلاء الأمر ، والتثبت من أسماء من أعلنوا هذه الرغبة . وفي حالة إصرارهم عليها، تُسقط عضويتهم . لأنهم حنثوا باليمين الذي أقسموه ، والذي يتضمن أحترام النظام الجمهوري

والمحافظة عليه ، وأحترام الدستور ونصوصه .

٦- تعطيل الأعمال في الوزارات والمصالح الحكومية لأكثر من ساعة لقضاء الصلاة جماعة ، مع تعطيل العمل وتخصيص صالات المباني لأداء الصلاة ، رغم وجود أماكن مخصصة لذلك . كل هذا مُخالف للقانون . وبالطبع فإن أداء الصلاة واجب ، وأداء العمل واجب هو الآخر . وليس هناك تعارض ، والحل المناسب هو التخيير بين أداء الصلاة بصورة فردية ، أو إعطاء ساعة راحة تُعوض في نهاية ساعات العمل . وفي حالة المخالفة يُطبق القانون .

٧- تجاهل بعض القضاة للقانون القائم ، والحكم بما يُخالفه ، وإدعاء الحكم بالشريعة ، والرفض للقانون الذي يُسمونه بالقانون الوضعي . الأمر الذي يُمثل حنثاً في اليمين . وبالتالي فقداناً لشرط أساسي لتولية القضاء . والذي يحدث الآن أن كثيراً من الأحكام تصدر بهذه الصورة دون عقاب . وأوضح الأمثلة هو القاضي الذي أصدر كتاباً به عشرات الأحكام بهذه الصورة ، على الرغم من أنه مازال قاضياً .

إن كل مثال سابق (وغير هذه الأمثلة كثير) يُمثل مخالفة صارخة للقانون ، إذا ذُكر وحده . وهو يُمثل - إذا وضع بجانب غيره من المخالفات - ظاهرة عامة . تؤثر في المناخ السياسي والفكري العام بصورة سلبية. وتترك إنطباعاً بتراجع سلطة الدولة، وسقوط هيبتها، وعجزها عن تطبيق القوانين .

الخطأ الثاني : الدولة هي خــط الدفــاع الأول . والمفروض أن الدولة بــأجهزتها الأمنية ، هي خط الدفاع الأخير ، عندما تُستنفد خطوط الدفاع الأخرى ، التي يجب أن تكون قـوية ومتعددة ، وأن تساندها الدولة بصورة تامة وإن كانت غير مباشرة . لكن ما يحدث عكس ذلك تماماً ، حيث تتحـمل أجهزة الدولة عبء مواجهة الفكر . وحيث تتصدى الدولة بأعلى مؤسساتها في الأزمات . وخطورة هذا الأسلوب أنه يُمثل مقامرة برصيد هيبة الحكم ، كما أنه يُضخم كثيراً من حجم أساليب التيار السياسي الديني ، ومدى تأثيرها .

أمثلة ..

- دور النشر المتعددة التي تخدم التيار ..

أين في مقابلها دور النشر المقابلة أو المواجهة ؟. وإذا كانت موجودة، فإن إمكانياتها شديدة المحدودية. وتقوية هذه الدور، وإنشاء دور جديدة تتبنى هذا الخط الفكري ، يُمثل أحد الخطوط الدفاعية .

- أنتخابات إتحادات الطلاب التي يكتسحها التيار السياسي الإسلامي ..

أين تشكيلات الحزب الوطني ، ومسئوليات أمناء شبابه أمام هذه الظاهرة ؟. ونفس الموقف في أنتخابات النقابات . الأمر الذي يقتضي وضع مقاييس حاسمة للأداء ، والثواب والعقاب ، والتصعيد الحزبي. مع عدم تشتيت الجهود في مواجهة تيارات سياسية أخرى، بل التنسيق معها إن أمكن . والأتحادات والنقابات في وضعها الجديد

تُمثل خطاً دفاعياً أمامياً .

- في مواجهة الصحف والمجلات التي تُساند التيار ، سواء كانت تتبعه بصورة مباشرة أو كانت حزبية : لماذا لا يُسمح بصحف مستقلة ذات إتجاه واضح للمواجهة والتصدي ..

إن وجود مثل هذه الصحف يُمثل خطاً دفاعياً . كما أنه ينقل دور الدولة وأجهزتها من مستوى طرف المواجهة ، إلى مستوى المراقب .

- الجمعيات الفكرية والثقافية ، مثل جمعية تضامن المرأة العربية ، وجمعيات حقوق الأنسان : لماذا لا تُشجع بدلاً من مضايقة بعضها ؟. ولماذا لا يُشجع إنشاء جمعيات جديدة لحرية الفكر ، وحرية الأعتقاد ، والوحدة الوطنية ، والنشاط النسائي ، وغيرها ؟. ولماذا لا تُدعم هذه الجمعيات لإصدار نشرات وكتب ومجلات غير دورية أو دورية ، بحيث تُمثل هذه الأنشطة خطوطاً دفاعية ، ومحاولة لتشتيت جهود التيار وشغله في معارك جانبية ؟.

- الأحزاب العقلانية ذات الخط الواضح في المواجهة ، لماذا لا يُسمح بإنشائها مع قبول الأختلافات المحدودة في الفكر ؟. ألا توفر هذه الأحزاب وصحفها ونشاطها خطاً دفاعياً يُوفر جزءاً كبيراً من مجهود الدولة المبعثر في المواجهة ؟.

- الإعلام المقروء أو المرئي أو المسموع ، لماذا لا يفتح أبوابه

للتيارات العقلانية ، وللحوار حول القضايا الحساسة المُثارة ؟. إن طرح هذه التيارات إعلامياً ، والتركيز عليها ، يُمثل خطأ دفاعياً جديداً ومطلوباً في مواجهة النجوم الأعلامية التي تخدم التيار ، والتي أفرزتها السياسات الأعلامية الحالية .

وما سبق مجرد أمثلة ..

الخطأ الثالث : تبني سياسة الأحتواء والأحتماء ، بديلاً عن سياسة التصدي والمواجهة ..

تلجأ الدولة عادة إلى أسلوب أحتواء التيار السياسي الديني ، وهو أسلوب خاطيء تماماً ، لأنه يؤدي عادة إلى نتيجة عكسية وهو أحتواء التيار لمؤسسات الدولة .

وبالإضافة إلى منطق الأحتواء ، فإن الدولة تتبع أيضاً ما يسمى بأسلوب الأحتماء . حيث تحتمي في مواجهة هذا التيار بالتأكيد على أنها حامية حمى الأسلام الصحيح ، والمدافعة المخلصة عن العقيدة السليمة الخالصة ، والساعية إلى تطبيق ما يدعو إليه التيار ، لكن بالتدريج . وهي بهذا الأسلوب تتنافس على ساحة التيار وفي ملعبه . ويقيناً فإنها الخاسرة دائماً ، ليس في النهاية فقط ، بل وفي البداية أيضاً .

ولعل تجربة السنوات الخمس السابقة ، وما أسفرت عنه في ظل السياسة السابقة الذكر ، كافية لكي تدفع الدولة إلى إتباع أسلوب جديد

بديل ، هو أسلوب المواجهة . وللمواجهة درجات . وهي لا تعني العنف دائماً . وهي تشمل العديد من الأختيارات . فهناك المواجهة المباشرة ، وهناك المواجهة غير المباشرة . والأخيرة أيضاً تشمل بدائل مختلفة . فهناك المواجهة بخطوط دفاعية متعددة ، وهناك المواجهة بالتشويه الإعلامي ، من خلال السلوكيات المؤسفة لأعضاء الجماعات الأرهابية وما أكثرها . وهناك المواجهة بالصمت الإعلامي . وهناك المواجهة بتطبيق القوانين القائمة . وهناك المواجهة بتعديل القوانين القائمة . إلى غير ذلك من الأختيارات .

بيد أنه في كل الأحوال ، يلزم توافر حد أدنى ضروري في التناسق والتنسيق بين كافة الأجهزة . بحيث تخدم توجهاً سياسياً واضحاً ومحدداً ، لايُسمح بتخطيه أو تجاوزه أو الخروج عليه بصورة عكسية . كما يُلزمها أيضاً مرونة في المعالجة ، بحيث يتم دائماً إتباع أسلوب الفرز والتجنيب . ونقصد به الفرز الدائم للتيارات السياسية عن التيارات الأقتصادية ، عن تيارات العنف . بحيث يتم التعامل مع كل فريق بأسلوب المواجهة الملائم (المصالح وتقديم البديل مع الأقتصادي، والفكر وتقييد النشاط غير الشرعي والرد المنهجي مع السياسي ، والعنف والقانون في مواجهة العنف الخارج على القانون) .

الخطأ الرابع : أفتقاد التنسيق والترابط بين أجهزة مؤسسة الحكم.

هذه ظاهرة عامة ، في أغلب المجالات للأسف الشديد . وهي السبب الأساسي في إضعاف هيبة الدولة ، وإفشال سياساتها . وأدق وصف لها هو أن الدولة تتصرف مثل المريض بالشلل الرعاش (مرض باركنسون)، والذي لا يستطيع التحكم في أطرافه (أي في مؤسسات الدولة المتعددة) . وكمثال على ذلك ، فإن وزير الداخلية يتبع سياسة معينة ، لا تجد في الغالب من يدافع عنها في الصحف القومية التابعة للدولة . ويبدو وكأن وزير الداخلية في دولة ، والإعلام الرسمي في دولة أخرى . وطبيعي أن تهاجمه بعض صحف المعارضة بعنف ، ليس هجوما على شخصه بقدر ما هو هجوم على سياسة الدولة التي يمثلها. وهنا لا تنبري الصحف القومية والإعلام القومي للدفاع عنه. ويصبح موقفه صعبا ، لأنه في النهاية فرد أمام صحف ومؤسسات حزبية . والنتيجة أن يُصبح مكروهاً من الشعب ، وأن يكون جزاؤه (الحرق إعلامياً) . بسبب مساندته لسياسة الدولة وتحقيقه لأهدافها . وتتوالى التداعيات ، التي تبدأ بكراهية شخصية الوزير ، ثم كراهية السياسة التي يمثلها . ثم الدرس الذي يستوعبه من يأتي بعده ، بحيث يسعى لأن يكون أقرب بقدر ما يمكنه للمعارضة ، وأبعد بقدر ما يمكنه عن سياسة الحزب الذي يُمثله . والنتيجة النهائية هي فشل النظام ، ونجاح مزايدات بعض فصائل المعارضة .

ونفس المثال السابق ينطبق على رئيس مجلس الشعب الحالي ، ليس دائما لخطأ منه ، وإنما في كثير من الأحيان لأخطاء في التنسيق والتكامل بين الأجهزة .

مثال آخر : الدولة تواجه مأزق شركات توظيف الأموال الأسلامية والبنوك الأسلامية . وجوهر المأزق أن هذه الدعاوي تضرب في الصميم حجم المدخرات في البنوك القومية . وهي المدخرات التي تمُول أستثمارات الدولة في القطاع العام وأستيرادها للأحتياجات الأساسية . وبدلاً من أن تتبع الدولة ما تفعله السعودية من منع لنشاط البنوك الأسلامية ، وعلى رأسها بنك فيصل فيها ، ومن منع لتأسيس أو لنشاط شركات توظيف الأموال . رغم أنها دولة دينية إسلامية . فإن بنوك دولتنا تزايد على هذا التيار ، وتفتتح فروع المعاملات الأسلامية . وكأنها تعترف بعدم مشروعية أو شرعية فروعها الأخرى . أو بأن أنشطة هذه الفروع الأخرى ومعاملاتها غير إسلامية . وتتفاقم المشكلة حين تتولى صحف القطاع العام الدفاع عن شركات توظيف الأموال ، على أيدي كبار الكتاب فيها ، وتتجاهل الدولة تماما ليس فقط هذه الكتابات ، بل وما هو متيقن من خلال الأجهزة الأمنية ، من أن دوافع هذه الكتابات ليست فوق مستوى الشبهات ، بل أنها محاطة بها من كل جانب .

والأمثلة على عدم التنسيق، والأرتباك، والتعارض لا حصر لها. ومنها ..

١- إعلان وزير الإعلام (صفوت الشريف) في الصفحة الأولى في الأهرام وتحت المانشيت الرئيسي (٢٣ نوفمبر ١٩٨٧) في دورة حزبية ، أن المنطلق الأساسي لفكر الحزب الوطني ينطلق من الشريعة الأسلامية . وأيضاً مناداة كثير من أعضاء الحزب الوطني في مجلس الشعب بتطبيق الشريعة الأسلامية ، ودعوة شيخ الأزهر دائماً إلى ذلك . وكل هذا متناقض مع الخط العام لسياسة الدولة . وهو يُفقِد أجهزة أخرى على رأسها الأمن مصداقيتها أمام الجماهير [1] .

٢- ما حدث في مواجهة إشاعة رش الأقباط لنوع من الإسبراي على ملابس المحجبات، يترك صلبانا بعد الغسيل. وهو أمر مستحيل، لأن مثل هذا الإسبراي لم يُخترع بعد . حيث نشرت جريدة الأخبار وفي صفحتها الأولى صوراً مكبرة لنسيج بعض الأقمشة ، توضح أن البقع تنتشر رأسياً وأفقياً فيها وكأنها صلبان . والتفسير الذي قدمته الأخبار له علاقة بالبقع ، وليس له علاقة بالإسبراي . والعلاقة الوحيدة الوثيقة أنه أكد الإشاعة ، ووثق الأكذوبة ، وحقق عكس ما أستهدفه بالنشر .

٣- عندما تُثير الجماعات الأسلامية بعض القلاقل في إحدى

(١) حتى لا يتصور القارىء خطأ أننا نعارض جوهر الأسلام أو تعاليمه ، نرجوه التفضل بالإطلاع على رأينا في شأن تطبيق الشريعة الأسلامية في كتابينا (قبل السقوط) و (الحقيقة الغائبة) .

محافظات الصعيد، تتباين ردود فعل الأجهزة . فالأمن يُواجه بحسم، والإعلام يفقد الخط الواضح في المواجهة ، والمحافظ يتراجع بأخذ قرارات من نوع إلغاء الخمور في المحافظة ، ورئيس الجامعة يتراجع بأن يتفاوض مع أمراء الجماعات ، ومدير الأوقاف بالمحافظة وأمين الحزب الوطني بها يدعوان إلى الإستجابة لدعاوى المتطرفين بتطبيق الشريعة (حتى نسحب البساط من تحت أقدامهم). وهكذا . والأمثلة عديدة .

الخطأ الخامس : إتباع أسلوب الحملات الإعلامية بديلاً عن أسلوب الخط الأعلامي الثابت ..

وربما يكون رجال الإعلام الرسمي معذورين أحياناً في عدم التزامهم بخط إعلامي ثابت مُعاكس للتيار السياسي الديني ، نتيجة عدم وجود هذا التوجيه من القيادات السياسية . فالملاحظ أن الأعلام ينطلق بكامله في حملة إعلامية ساخنة ، ذات نغمة عالية ، عندما تُواجه الدولة خطراً حقيقياً يهدد الأمن أو الأستقرار . ثم لا يلبث بعد ذلك أن يعود إلى خط سيره العادي . بل يحدث عادة أن تتردد نغمة مُعاكسة عن ألتماس أعذار للمتطرفين أو الخارجين على القانون . وأننا المخطئون نتيجة سوء التوجيه، وتقصير الأعلام الديني، وقعود رجال الدين عن القيام بواجبهم. وأمثلة هذا واضحة ومتكررة، سواء في أعقاب حوادث تنظيم الجهاد في عام ١٩٨١ ، أو في مواجهة مسيرة حافظ سلامة ، أو في مواجهة محاولات أغتيال أبو باشا

ومكرم ، أو النبوي في عام ١٩٨٧ .

وخطورة هذا الأسلوب أن الحملة الإعلامية المفاجئة والساخنة والعالية الصوت جداً ، تحدث كرد فعل لحدث ، وتبدو وكأنه لا علاقة لها بما يسبقها أو يتلوها من توجهات إعلامية . بل ربما كانت عكسية لهذه التوجهات ، الأمر الذي يكشفها أمام الرأي العام كمحاولة دفاعية من النظام عن شرعيته ، ومن السلطة عن هيبتها ، ومن الحكم عن وجوده . ويترتب على ذلك أن يبدو المشاركون فيها وكأنهم مدافعون عن السلطة، وليس عن آراء يقتنعون بها. أو بمعنى أدق : وكأنهم عساكر النظام . وفي أحيان كثيرة تفقد هذه الحملات مصداقيتها ، حين يُشارك فيها كتاب لهم آراء عكسية سابقة . ويحدث دائماً أن تكون لهم آراء عكسية أو مناقضة ، في فترة لاحقة .

إن دعوتنا إلى أستبدال أسلوب الحملات الإعلامية المفاجئة (وهو في تقديرنا أسلوب فاشل) ، بأسلوب الخط الإعلامي الثابت (وهو في تقديرنا أسلوب صحيح) إنما يستهدف التالي :

أ- تكوين خط دفاعي مستمر ، من خلال بث رسالة إعلامية مستمرة تستهدف، إعلاء قيمة الدستور وشأن القانون وقيمة الحضارة ومزايا الدولة المدنية . وهي أيضاً تُدين التطرف ، وأحادية الرأي ، وإستخدام العنف، والظواهر غير المستحبة، مثل النقاب والشورت الأسلامي الرياضي، والجهل بحقائق التاريخ ، والعداء للوطنية أو القومية، والدعوة للتفرقة بين أبناء الوطن الواحد، وغير ذلك كثير .

ب- من المفضل أن يتم هذا التوجه الثابت بصورة غير مباشرة ، من خلال المسلسلات التليفزيونية ، ومن خلال أخبار الحوادث ، ومن خلال البرامج التاريخية . والأهم من ذلك أن تُوجد إعلامياً وبصورة دائمة ومكثفة ، الرموز التي تُمثل هذا كله . ولا مانع من الحملات المُخططة والمُكثفة لتحقيق أهداف محددة ، وليس كرد فعل لأحداث جسيمة . والمثال الواضح على ذلك حملة الرئيس عبد الناصر لإلغاء القضاء الشرعي . وهو أمر كان يبدو مستحيلاً قبلها ، لكنه نجح بإستخدام الأعلام . لقد كان مدخله إلى ذلك هو القضية المعروفة بأسم قضية الشيخ الفيل والشيخ سيف [1] . وقد تم توظيف هذه القضية إعلامياً بصورة ناجحة . وكان واضحاً أن أختيارها قد تم بذكاء شديد . لأنها تلتقي مع الوجدان المصري الذي تستهويه الدعابة الجنسية . والتقط الكاريكاتير الخيط بما سُمي بحملة الشيخ متلوف . وكان يسيراً في نهاية الحملة أن يتم إلغاء القضاء الشرعي، بل وأن يكون ذلك مطلباً شعبياً . والملاحظ أيضاً أن تلك الحملة قد

(١) قضية الشيخ الفيل والشيخ سيف قضية مُشينة وثابتة في حق الشيخين بالتسجيلات (القانونية) والأحكام القضائية . حيث أستغلا منصبيهما كقاضيين شرعيين في إغواء المتقاضيات ، بإقامة علاقات غير شرعية معهم . وبعض التسجيلات تمت في حجرات النوم، وثبت فيها طول باع الشيخين في هذا الميدان . دون إعتبار لهيبة القضاء الذي يمثلونه أو لسطوة الضمير الديني الذي يرفعون شعاره . وقد أثارت القضية في حينها سخطاً شعبياً عاماً ، ترتب عليه دمج القضاء الشرعي في القضاء العام . والنموذج المذكور يُوضح أن الإعلام الصحيح والمؤثر، هو الذي ينطلق من أرضية الحقائق والوقائع الثابتة ، وليس للتشويه من أجل التشويه .

تمت في فترة كان الخلاف فيها قد بدأ بالفعل بين الضباط الأحرار والإخوان . وكانت الصحافة والإذاعة تبث رسالة إعلامية خطها واضح . ومن هنا لم تتناقض الحملة مع التوجهات الإعلامية ، وأعتبرها الرأي العام أمتداداً واضحاً لها . وكان مهيأ لقبولها . ولنقارن ذلك بما يُنشر أحياناً عن إمساك شبكة دعارة بها منقبات أو محجبات ، أو ضبط لصوص ملتحين ، أو محاولة هرب مجرم يلبس النقاب ، أو تنكر أحد الزناة في ملابس المنقبات حتى يتمكن من مأربه . وكيف تمر هذه الأحداث دون تعليق ، ثم كيف تتم في المقابل مهاجمة النقاب بصورة مباشرة . الأمر الذي يستفز المشاعر .

جـ- من الضروري أن لا يُفهم من هذا التصور ، أن المطلوب هو أن يُردد الإعلام رسالة مضمونها رفض التيار السياسي الديني بإستمرار ، أو الهجوم على الجماعات المتطرفة بإستمرار . فهذا له مردود عكسي . وهو إن تم بهذه الصورة ، يُضيف إليهم دعاية إعلامية مجانية ، وربما شعبية في ظل المشاكل الأقتصادية الحالية . وإنما المطلوب هو مواجهة منطلقات فكرهم بصورة مستمرة ، ومن خلال توجهات محددة ..

- هم لا يعترفون بالوطنية المصرية، وبالموت في سبيل الوطن، وبالوحدة الوطنية ..

وهنا لا مانع من برامج تاريخية ومسلسلات وندوات فكرية عن ثورة ١٩١٩ ومنطلقاتها ، ودفاع المصريين فيها عن قضايا الوطن ، وعناق الهلال للصليب ..

- هم يُنكرون أو يهربون من ذكر الحقائق الثابتة عن ممارساتهم للعنف والأرهاب ..

وهنا لا مانع من برامج عن تاريخنا المعاصر تعرض بالصورة والتسجيلات تاريخهم في الأغتيالات وممارساتهم الأرهابية على مدى نصف القرن الماضي ، دون إضافة أو تزّيد أو تعليق ..

- هم يجهلون التاريخ الأسلامي بعد الخلافة الراشدة ، ويصورونه على عكس الحقيقة ، بأنه تاريخ ورع تقوى وصلاح . بينما هو في أغلبه تاريخ مجون وإستبداد ولهو ..

ومن هنا فبجانب المسلسلات الدينية عن ظهور الأسلام ونشأته ، لماذا لا تكون هناك برامج ومسلسلات أخرى تعرض هذا الوجه من خلال حقائق التاريخ، حتى يتراجعوا عن الدعوة للخلافة مستغلين إخفاء الحقائق؟. ولماذا تُصر برامجنا ومسلسلاتنا على إبراز هارون الرشيد ، وأبو العباس السفاح ، ويزيد ، والوليد ، وغيرهم ، على عكس ما كانوا عليه ؟. ولمصلحة من إن لم يكن لصالح التيار وليس العكس ؟.

- هم يُطالبون بعودة المرأة للمنزل ويهاجمون قاسم أمين ..

وفي المقابل لماذا لا نحتفل بذكرى الرجل قومياً كما كنا نفعل من قبل ؟. ولماذا لا تُوضع برامج عن رائدات الحركة النسائية ، مثل

هدى شعراوي ، وسيزا نبراوي ، وأسما فهمي ، وغيرهنَّ ؟.

– هم يهاجمون الحضارة الحديثة بإستمرار ، ويصورون الحضارة الغربية على أنها حضارة الدعارة والشذوذ الجنسي والإيدز ..

وفي المقابل لا توجد برامج عن جذور الحضارة الأنسانية، وأنتقالها من منطقة لأخرى ، وتراكمها في جذور الحضارة الحديثة ومنجزات المدنية الحديثة ..

إن أحترام حضارة العصر يُفقدهم سلاحاً ماضياً في أيديهم . ومن حق الأجيال المعاصرة أن تعرف كيف تطورت الحضارة من نيوتن حتى غزو الفضاء في برامج شديدة الجاذبية ..

وكيف تطور الفكر الأنساني منذ أرسطو حتى وصل إلى الديمقراطية وميثاق حقوق الأنسان ..

وكيف تطورت أسلحة الحرب من السيوف إلى حرب الكواكب..

وكيف تطور الطب ، حتى تم القضاء على الكثير من الأوبئة التي كانت تحصد الملايين ..

– هم يصورون للشباب أن الدولة الدينية فردوس عاى الأرض ..

وفي المقابل لماذا لا ُتعرض ملفات الحكم الأيراني والإعدامات دون إجراءات ، والتعذيب دون ضمانات على الرأي العام ؟.

ما سبق جزئيات ، لكن الأهم أن يكون ما سبق وغيره خطاً إعلامياً ثابتاً ومستمراً ، دافئاً بإستمرار . وأن لا يمر يوم دون رسالة إعلامية من هذا النوع ، ولو محدودة أو ضمنية . وبدون هذا التوجه الهادىء الثابت، تخسر الدولة المدنية الكثير ، ويكسبون هم الكثير .

لما أن يصحو الأعلام فجأة بكل السخونة كرد فعل ، ثم يهبط بعدها إلى السكون المُطبق أو الإعلام العكسي ، فالنتيجة هي الخسارة على طول الخط .

الخطأ السادس : غياب الحزب الوطني ..

لو صدر قرار بإلغاء الحزب الوطني لما تأثرت الحياة السياسية في مصر أدنى تأثر . فهو غائب عن المواجهة تماماً ، وهو مُعتمد على أن الحكومة تقوم بالواجب ، فتضع البرامج وُتنفذ الخطط وُتواجه المعارضة وُتحاول إحتواء التطرف . والقول بأن الحزب الوطني هو الوريث للأتحاد الأشتراكي العربي قول تنقصه الدقة . لأنه على الأقل كان للأخير ، سواء أختلفنا أو أتفقنا معه ، خط فكري واضح ، ونظرية سياسية محددة ، وجهاز تنظيمي يحاول أن يُطور نفسه ولو بوسائل مختلف عليها ، مثل التنظيم الطليعي . ونتيجة لوجود هذين العاملين (منهج فكري واضح + حد أدنى من التنظيم)، كان هناك تناسق في الأداء داخل المؤسسات . والتزام بحد أدنى من الفكر . وتحديد واضح للمحاذير الفكرية أو السياسية . على الرغم

من تسلل أصحاب المصالح ، وسيطرة الأنتهازيين على الكثير من مواقعه ، وفقدانه للصلة الحميمة مع الوجدان الشعبي .

وللأسف الشديد ، فإنه يُمكن القول بأن الحزب الوطني قد ورث جميع أخطاء الأتحاد الأشتراكي ، ولم يرث ميزة واحدة . وليست حجة مقبولة أن يحتج البعض بأن التعددية الحزبية والمناخ الديمقراطي يُمثلان عوامل سلبية تعوق حركة الحزب . لأن العكس هو الصحيح . فالتعددية والصراع الحزبي يدفعان إلى مزيد من التماسك والإنضباط الحزبي . وليس في الديمقراطية ما يمنع الحزب من تحديد منهج فكري واضح ومتماسك ومتميز ومحدد . سواء بالنسبة للرايات والأهداف التي يُدافع عنها ، أو الرايات والأتجاهات التي يتصدى لها . ولو كان الحزب موجوداً وفعالاً ولو بقدر محدود، لأغنى الدولة عن الكثير مما تتورط فيه ، ولأعفاها من الكثير من الأدوار التي تقوم بها وهي في غنى عنها . على الأقل فيما يتعلق بالمواجهة الفكرية . ولنا أن نتساءل : أليست مواجهة الفكر المتطرف في الجامعات وبين قطاعات الشباب ، وفي إتحادات الطلاب ، هي مسئولية الحزب الوطني ؟.

أليست مواجهة التيار المتطرف في الأنتخابات النقابية ونوادي أعضاء هيئة التدريس ، هي أساساً مسئولية الحزب الوطني ؟.

أليست مواجهة الفتن الطائفية ، أو محاولات بعض الأتجاهات

المتطرفة للسيطرة على بعض عواصم محافظات الصعيد ، هي أساساً مسئولية الحزب الوطني ؟.

إن التساؤلات السابقة وغيرها واردة . بيد أنها غير منصفة ، لأنها تتجاهل عدة عوامل هي ..

أولاً : إن أنظار قيادات الحزب على جميع المستويات مُتعلقة بأعلى ، حيث السلطة . وليس بأسفل ، حيث القواعد الشعبية . لأن التصعيد والتنزيل يتم بقرارات فوقية، وليس له أي معيار . ولا توجد له أية ممارسة ديمقراطية داخل الحزب ، ولا تجرى به أي أنتخابات على أي مستوى .

ثانياً: (وهذا هو الأهم) لا يجد أعضاء الحزب لديهم فكراً واضحاً أو محدداً ، يواجهون به التطرف . ويكفي أن الحزب مازال يضع ضمن قائمة أولويات أهدافه تطبيق الشريعة الأسلامية . وهذا في تقديرنا المدخل المباشر للدولة الدينية . وهو بهذا يلتقي مع فكر التطرف ، ويتفق معه في الهدف . ويختلف معه فقط في الوسيلة .، حيث يطرح مفهوم التدرج . وما لم يكن عضو الحزب الوطني مُسلحاً بالتعرف على خطر الدولة الدينية ، وتهديدها للنظام القائم ، ومُدركاً أن واجبه الاساسي يتمثل في الدفاع عن الدستور والقانون، اللذين يستمد منهما النظام شرعيته . وما لم يكن أيضاً مُسلحاً بفهم كامل لحجج المتطرفين ، والرد عليها دون المزايدة على شعاراتها .

فإن دفع الحزب للمواجهة ، ظلم له ولكوادره .

ثالثاً : إن المفهوم الذي يسيطر على فكر قيادات الحزب ، هو مفهوم حكم التكنوقراط أو المتخصصين . والذي يترتب عليه دائماً إختيار وزراء تكنوقراط، وليسوا سياسيين . حتى أن بعضهم يُصرح لخلصائه بأنه ليس عضواً بالحزب. ويصرح علناً في مجلس الشعب بأنه ليس سياسيا (؟) . هذا المفهوم قد أنتقل للأسف الشديد إلى أسلوب أختيار القيادات السياسية الحزبية ، الذي يتم بالأختيار من بين القيادات التكنوقراطية . ضماناً للولاء ، أو تعويضاً عن ترك المنصب . أو بالتكليف، كواجب إضافي بجانب المنصب ، كنوع من أنواع التكريم ، أو مظهر من مظاهر التعبير عن الثقة .

والقيادات التكنوقراطية قد تصلح لدراسة مشكلة فنية أو اقتراح حلول لها ، وليس بالضرورة أن تكون صالحة لقيادة عمل سياسي شعبي . والثابت أنها تختار التيارات على المستوى الأدنى بنفس الأسلوب ، وتتحيز لمن تتسوم فيهم الولاء الشخصي، بصرف النظر عن مدى ولائه لسياسة الحزب ، إن كانت هناك سياسة .

ومن متناقضات الحزب الوطني إصداره لجريدة مُعبرة عن التيار المناهض ، وهي جريدة اللواء الإسلامي . تتسرب إليها في أحيان كثيرة أفكار مُعادية للنظام ومُساندة للتيار . مثل الدعوى لسحب الأموال من البنوك الوطنية، وإيداعها في البنوك الأسلامية

(المقال الأفتتاحي ٢٥/ ٦/ ١٩٨٧) . والدعوة لموالاة المسلم للمسلم وعدم موالاة الأقباط (أحمد عمر هاشم - اللواء الإسلامي العدد ١٥٣) . والدفاع عن شركات توظيف الأموال . ونشر صفحات دعائية مجانية عن الشيخ الفاسي . ومهاجمة الداعين إلى الدولة المدنية، ووصفهم بأنهم جهلانيون ومرتدون وكفار . والدعوة إلى التطبيق العاجل والفوري للشريعة الأسلامية، لأنها الحل الوحيد لكل المشاكل . والرفض للبرامج الوضعية الدنيوية للأحزاب ، ومنها الحزب الوطني بالطبع ، لأنه لا بديل عن منهج الله والوارد في القرآن والسنة .

والأمثلة السابقة واردة ومكررة وملتقية مع فكر التيار المتطرف، بل ومتطابقة معه . ومن الأمثلة على تخبط سياسات الحزب الوطني في هذا الصدد ، تضمينه لقوائمه ومرشحيه في مجلس الشعب ، بعضاً من رموز التيار السياسي الديني ، ومنهم الدكتور أحمد عمر هاشم . الذي نشرت الصحف أنه تكلم أكثر من نصف ساعة تحت قبة المجلس ، داعيا إلى تطبيق الشريعة الأسلامية فوراً . وأضافت الصحف أن حديثه قوطع خمس مرات بالتصفيق الحاد (وبالطبع من الحزب الوطني والمعارضة) .

إن محصلة ما سبق هو ..

أ- غياب الحزب الوطني عن الساحة .

ب- تخبط سياساته وتضاربها ، التي تتمثل في ..

١- ضعف المواجهة .

٢- مساندة التطرف .

الخطأ السابع : التهوين من الخطر ، وعدم إستيعاب درس الثورة الإيرانية ..

يُمكن الجزم بيقين كامل ، بأن التقارير التي تُرفع إلى القيادة السياسية، تُهون كثيراً من خطر التيار السياسي الديني ، وتؤكد دائماً أنه تحت السيطرة . وتُعوّل كثيراً على الوسائل الخارجة عن إطار الصراع. مثل القوات المسلحة إذا أستفحل الخطر ، أكثر مما تُعوّل على الوسائل المتاحة لإدارة الصراع ، خوفاً من المحاسبة على سوء أستخدامها . والسبب في أننا نجزم بصورة يقينية ، بأن هذا هو واقع التقارير ، ما نلمسه من سوء إدارة للصراع ، ومن نجاح متتابع ومستمر للتيار السلفي على مدى السنوات السابقة . بما لا يُمكن تفسيره إلا في هذا الإطار . والخطأ والخطر اللذان تحتويهما هذه التقارير ، ينبعان من أعتمادها على المؤشرات الكمية التي لا دلالة لها . فالخطورة لا تتأتى من عدد الآلاف المنضمين للأخوان أو للجماعات ، وإنما تتأتى من قدرة فكر هذا التيار ، ومدى نجاحه في التأثير في التيار الشعبي البعيد عن كافة إغراءات الأستقطاب ، في ظل القصور الحزبي العام . والذي يسعى الجميع إلى إستقطابه، ولو

جزئياً . والذي يُمكنه إذا نجح التسلل إليه أو التأثير فيه ، أن يحسم الصراع لصالح أحد التيارات أو الأحزاب في المدى الطويل .

وإذا كان التهوين مرفوضاً ، فإن التهويل مرفوض هو الآخر . وهنا نطرح بعض المؤشرات والأمثلة ذات الدلالة ، على أن خطر التهوين أكثر بكثير ..

أ- من المؤكد أن التقارير التي رُفعت إلى الرئيس الراحل قبل حادث المنصة ، لم تكن لها علاقة بما تكشف عنه الحادث ، وما تلاه من حوادث ، ومن كشف لتنظيم الجهاد . دليلنا على ذلك أن قوائم الأعتقالات في سبتمبر ١٩٨١ ، على إتساعها ، لم تشمل كثيراً من رموز هذا التيار ، رغم أن أغلبهم معروف لأجهزة الأمن .

ب- من المؤكد أن حوادث الأمن المركزي التي يصعب توصيفها بأنها رد فعل محدود لفعل محدود ، أو تصنيفها بصورة مستقلة تماماً عن تيار معين . كانت غائبة تماماً عن توقعات التقارير ، وغير متناسبة يقينا مع ما تحمله هذه التقارير من إشارات التحكم والسيطرة .

ومن الملائم هنا أن نُشير إلى ما ذكره شاه إيران في مذكراته . من أنه فوجيء عندما قام بجولة بالطائرة لتفقد مناطق الأضطرابات قبيل سقوط حكمه ، بأن ما يحدث مُخالف تماماً لما نُقل إليه . ولأنه ظل أسير التقارير المنقولة إليه ، والمُهونة كثيراً من قدرة التيار على

الفعل ، والمَهولة كثيراً من قدرة نظامه على السيطرة ، إلى أن تعدى الأمر نطاق السيطرة . وأنه كان قادراً في مرحلة مبكرة على إنهاء الموقف لصالحه في ظل تقارير أكثر موضوعية . ولعل هذا يقودنا إلى خطأ الثورة الإيرانية ، أستناداً إلى القول بأنها تجربة تعتمد الفكر الشيعي، المختلف عن فكر السنة، فيما يتعلق بنظرية الأمامة، ومدى أختلاط أمور السياسة بالدين . وقد حُجب هذا الحاجز المُسبق الأنظارَ ، عن التطابق في كثير من الظروف الموضوعية الممهدة لإنشاء الدولة الدينية الأسلامية في كل من مصر وإيران . وسوف نورد بعضاً من الظروف الموضوعية المتطابقة تقريباً، والتي تُمثل مدخلاً لدراسة أكثر شمولاً وأتساعاً ، للإستفادة من دراسة وتقييم هذه التجربة في ظل هذه المؤشرات ..

١- إن إيران تُمثل مركز القيادة للعالم الشيعي، لأسباب تتعلق بالقيادة الفكرية والثقل السكاني . رغم وجود المقدسات الشيعية في العراق. وهو نفس موقع مصر في العالم السني بالمقارنة بالسعودية، ولنفس الأسباب . وإذا كان أختراق الحكم الديني للعالم الشيعي لابد وأن يبدا بطهران ، فإن إختراق العالم السني لابد وأن يبدأ بالقاهرة . وليس هذا إستنتاجاً ، بل هو وارد بنفس النص في أدبيات القيادة السياسية الأيرانية .

٢- إن أحد أهم الفوارق التي ميزت وضع التيار السياسي الديني في إيران ، تمثلت في تمتعه بكيان إقتصادي قوي نتيجة لما يدفعه

الشيعة طواعية للقيادات الدينية كنسبة من أرباحهم . وقد إنعكس الأستقلال الأقتصادي للمؤسسة الدينية الأيرانية ، على مواقفها وقدرتها على الحركة والتحدي والتصدي والمواجهة . ومن الواضح أنه قد تم تدارك هذا الفرق الجوهري في مصر بظهور الأتجاه الأسلامي الثروي ، وتنامي إمكانياته الأقتصادية بصورة هائلة وغير مسبوقة ، تمثلت في البنوك الأسلامية وشركات توظيف الأموال . وتصاعد تأثيرها وتداخلها في مجال التحرك السياسي على النحو الذي أوردناه سابقاً .

٣- تُجمع كل التحليلات السياسية على أن العاصمة طهران ، كانت رهينة في يد الأحياء الفقيرة المحيطة بها ، والتي عانت من تدني مستوى الخدمات ومستويات المعيشة . والتي كانت أيضاً مرتعاً خصباً للتطرف السياسي الديني (ويقدر الأستاذ فهمي هويدي عدد سكان هذه المناطق قبيل الثورة بثلاثة ملايين ونصف) . وقد لعب سكان هذه الأحياء الدور الرئيسي في الثورة الشعبية التي إجتاحت قلب المدينة . والمتأمل لوضع القاهرة يُلاحظ أنها تمثل صورة كربونية تتطابق مع هذا التحليل . فهي محاصرة بالفعل بهذه الأحياء ، التي تتفاقم فيها مظاهر التطرف الديني ، ويتدنى فيها مستوى الخدمات . سواء في شرق القاهرة (المطرية وعزبة النخل)، أو في غربها (إمبابة وبعض مناطق الجيزة) ، أو في شمالها (شبرا الخيمة) ، أو في جنوبها (منشية ناصر وبعض مناطق

حلوان). بل أيضاً في قلبها (الشرابية والزاوية الحمراء) . والمُتيقن أن التطرف لا يُوجد بصورة واضحة خارج هذه المناطق ، مع تركز في شرق القاهرة وغربها .

٤- تشير التحليلات إلى أن موقف الأدارة الأمريكية كان يتجاذبه تياران : تيار (فانس) وزير الخارجية ، والذي كان يرى ضرورة إحتواء هذا التيار وتقديم تنازلات له ، وأنتهى في الفترة الأخيرة إلي ضرورة ترك الشاه للحكم . وتيار (بريز نسكي) مستشار الأمن القومي ، والذي كان يرى ضرورة المواجهة ، وإنتهى في الفترة الأخيرة إلى أن الشاه مايزال قادراً على السيطرة على الموقف إذا أجاد إستخدام عناصر القوة المتاحة ، ووجه ضربات عنيفة للتيار . وأن هذا الأختيار الثاني أفضل للولايات المتحدة رغم ثمنه الباهظ . وبدون تقييم أي من التيارين ، يُمكن القول بأن التيار الأول أنتصر في كل المراحل ، وأنتهى إلى ما أنتهى إليه الحكم المدني في إيران .

والجدير بالذكر أن التيارين موجودان في فكر الأدارة الأمريكية حالياً بالنسبة للشرق الأوسط خاصة مصر (راجع حوار خبراء الشرق الأوسط بالأدارة الأمريكية حول الظاهرة الدينية، والمنشور في مجلة الوطن العربي) . واللافت للنظر أن تيار الأحتواء هو المأخوذ به . وأن نصيحة الأدارة الأمريكية دائما تتمثل في الأخذ بأسلوب الأصلاحات الديمقراطية ، والإنفراج اسياسي ، وأحتواء التيار السياسي الديني ، ولو بتقديم بعض التنازلات . ويُمكن الإشارة

في هذا الصدد أيضاً إلى ما ُنشر في الأهرام (رسالة باريس للأستاذ مفيد الشوباشي في نوفمبر ١٩٨٧) نقلاً عن تصريحات لرئيس الوزراء الفرنسي جاك شيراك ُنشرت رغم أتفاقه على عدم نشرها (حسب ما ورد في الرسالة المذكورة) ، وذكر فيها أن الولايات المتحدة ُتفضل أن تتعامل مع الأنظمة الدينية في الشرق الأوسط ، عن أن تتعامل مع أنظمة مدنية .

٥- تمثلت القوة الضاربة للتيار السياسي الديني في إيران ، فيما سُمي بالحرس الثوري . ويتمثل في الشباب (عادة أقل من ثلاثين عاماً) ، الذي يسهل التأثير على وجدانه الديني ، والذي يسهل توجيه طاقاته إلى عنف التغيير ، والذي يحقق ذاته من خلال الأرتباط بقيم عليا ، والذي تدفعه مشاكله الحياتية المعقدة (أزمة مساكن ، أزمة بطالة ، أرتفاع مستويات الأسعار ، صعوبة الأرتباط وتكوين أسرة إلخ). إلى تدمير الهياكل القائمة والمسئولة عن ذلك كله، ومحاولة بناء مجتمع جديد تسوده شعارات غير محددة وغير تفصيلية ، تتحدث عن العدل والمساواة والتراحم والبركة الخ .

ولا يخفي أن الجماعات الأسلامية تتبع نفس الأساليب ، وتستغل نفس المشاعر ، وتركز على نفس القطاعات ، وُتحرز نفس النجاحات . ولا يخفى أيضاً أن الظروف الموضوعية التي أنتجت الحرس الثوري الأيراني، تتشابه بصورة واضحة مع نظائرها في

الواقع المصري .

٦- أجاد التيار السياسي الديني في إيران إستخدام منابر المساجد من خلال أئمة المنابر المسيّسين ، كما أجاد توجيه حرب الكاسيتات. ولا يخفى أن هذا كان قائماً في مصر في نهاية عهد السادات . وأن عدداً من هؤلاء الأئمة قد مُنعوا من إستغلال منابر المساجد في هذا الغرض ، بأن تم إبعادهم عنها ، وصدر قانون بتحريم ذلك. وهو خطوة إيجابية . وتجدر الأشارة إلى أن شرائط الشيخ كشك ، مازالت متداولة بمئات الآلوف ، وأنها توزع بإستمرار من مراكز محددة ومعروفة (مسجد الجمعية الشرعية في شارع الجلاء وفي العتبة ، إضافة إلى محلات وأكشاك الكاسيت المنتشرة) . ومن الطريف أن نذكر أن أحد شوارع طهران قد سُمي بأسم (الشيخ عبد الحميد كشك المصري) . وإذا كانت الحكومة قد تنبهت إلى خطر ظاهرة تسييس المنابر ، وواجهتها بنجاح واضح ، إلا أن بروزها لفترة زمنية ممتدة يُمثل وجهاً للتشابه يسترعي الأنتباه .

٧- إن أهم الدروس المستفادة من تجربة الثورة الأيرانية ، أن أقوى الجيوش ، التي عرفها تاريخ المنطقة ، وأرقاها تسليحاً ، وأكثرها ولاء للحاكم ، وأبعدها أرتباطاً بالظاهرة الدينية ، وأكثرها إرتباطاً بالقيم والدول المتحضرة . عجز تماماً عن الحركة في مواجهة شارع أعزل غير مسلح ، حين تعدى نمو التيار حداً معيناً ،

أصبحت بعده تكلفة الأستخدام ، مع إمكانياته وقدرته، أكبر بكثير من نتائجه .

٨- إن التيار السياسي الديني في إيران ، والتيار السياسي الديني في مصر ، يُمثلان وجهين لتيار واحد ، هو النازية الدينية . حيث تختلط نزعات الأستعلاء ، والعنصرية ، ورفض الديمقراطية ، وأستخدام العنف ، والعودة للجذور . والغريب أن التيارين، في إيران وفي مصر ، يُنفذان أسلوبين معتمدين نازياً لمواجهة النظم الديمقراطية. الأول منهما يتمثل في المواجهة المباشرة للمؤسسات . وهو الأسلوب الذي فشل في ألمانيا وفي مصر ، ونجح في إيران . والثاني هو ما يحدث في مصر الآن ، وما أعتمدته التجربة النازية للوصول للحكم بعد فشل المواجهة . ويتمثل في التسلل إلى المؤسسات القائمة ، وأستخدام الديمقراطية لإسقاطها في النهاية . أي إستخدام المؤسسات الشرعية في السيطرة على النظام من داخله، والتحالف مع القوة السياسية والأقتصادية القائمة ، وأستغلال ضعف هيبة النظام ، وأستثمار المعاناة من الأزمة الأقتصادية . والجدير بالذكر أن النازية قد وصلت إلى الحكم في ألمانيا دون أن تحصل على الأغلبية التي تؤهلها لذلك ، لأن خطوات النظام لإسقاط نفسه ، كانت أوسع بكثير من خطوات النازية لإسقاطه .

٩- أستفاد التيار الديني في مصر من دروس الثورة الأيرانية ، حيث تعلم منها التركيز على العدو الرئيسي ، وهو نظام الحكم .

وعدم تشتيت جهوده في معارك جانبية مع اليسار . الذي يسّهل وقوعه في خطأ أستراتيجي قاتل ، حين يستهويه عداء التيار الديني للنظام، فيتحالف معه. بل وتظهر بعض فصائل (اليسار الأسلامي)، ويتصور أنه في خندق واحد مع التيار ضد الأمبريالية والصهيونية والنظم العميلة . وكلما تضخم حجم التيار ، تعالت هذه الأصوات والتنظيرات . وأمتد نظر اليسار إلى مرحلة تقسيم الغنائم بعد سقوط النظام . وهو ما فعله حزب توده الشيوعي وجماعة مجاهدي خلق اليسارية . وهو نفس ما فعلته بعض القيادات اليسارية المصرية . والمراقب لتطور تصريحات قادة التيار في مصر، يُلاحظ وعيهم بهذا الدرس ، حيث تخلو كتاباتهم من الهجوم على اليسار أو الشيوعيين ، ويصل الأمر إلى إعلان عمر التلمساني لقبوله بوجود حزب شيوعي في إطار التعددية الحزبية . وقد لوحظ أيضاً أن حزب التجمع في الأنتخابات الأولى قد رد التحية بأحسن منها ، بوضع المطالبة بتطبيق الشريعة على رأس مطالبه . لكنه من الواضح أن هذا الأتجاه فيه قد تراجع . ربما لنشاط بعض المفكرين المصريين ، أو لإستيعاب اليسار لما حدث لحزب توده ومجاهدي خلق بعد الثورة الإيرانية .

موجز ما سبق

الأخطار ..

١- النمو الدرامي للتيار الأقتصادي الأسلامي .

٢- تزايد وتنوع تيارات العنف .

٣- فرض الأخوان الشرعية كأمر واقع ، وتزايد تمثيلهم في البرلمان .

٤- التعاون والتنسيق بين التيارات الثلاثة (لأول مرة في الإنتخابات الأخيرة) .

٥- إضافة تيار مُساند هو التيار الديني الرسمي .

٦- تزايد معدلات إختراق المؤسسات والنقابات والأتحادات والأندية .

٧- أختراق الأعلام .

الأخطاء ..

١- التجاوز عن إعمال نصوص القوانين .

٢- الدولة هي خط الدفاع الأول .

٣- تبني سياسة الإحتواء والأحتماء ، بديلاً عن التصدي والمواجهة .

٤- أفتقاد التنسيق والترابط بين أجهزة مؤسسة الحكم .

٥- إتباع أسلوب الحملات الإعلامية بديلاً عن الخط الإعلامي الثابت .

٦- غياب الحزب الوطني .

٧- التهوين من الخطر ، وعدم إستيعاب درس الثورة الإيرانية .

وهكذا يبدأ السقوط ..

خاتمة

وأخيرا يصل القاريء إلى نهاية الكتاب ، مكتئبا في أغلب الظن ، ومن حقه أن يكتئب . ولعله مرَّ بالعديد من المفاجآت ، ولعله حاول أن يلتمس خطأ في التحليل هنا أو هناك ، ولعله لم ينجح في مسعاه ، ولعله وهو يبتسم كان مُمزقا بين بسمة على الشفاة وطعنة في القلب . فما كان لمصر العظيمة أن تهون إلى هذه الدرجة . وما كان لحاضرها وهي صاحبة التاريخ المجيد ، أن يتحول إلى ملهاة . وما كان لجهاد الرواد ، أن يتحول على يد الأحفاد إلى عبث . وما كان للدولة أن تتراخى إلى هذا الحد . وما كان للشعب أن يُتجاهل إلى هذا الحد . وما كان للساسة أن يزايدوا إلى هذا الحد . وما كان لقادة الفكر أن يتخاذلوا إلى هذا الحد . وما كان لجهاز الإعلام أن يتراجع إلى هذا الحد . بيد أن هذا كله كان ، والتاريخ كله هان ، ونضال الرواد تبخر ، وفكر التنوير أندثر . وانشغلنا جميعا عن علاج الظاهرة بالتجاهل أو محاولته . ودارى البعض منا عجزه عن التفسير بمحاولات ساذجة للتبرير . وأضاءت الكشافات الباهرة مسرحا بدا

خالياً ، رغم وجود الأبطال والنص وتجهيزات الديكور . وتراجع المؤدي عن أداء دوره ، الأمر الذي أوحى للبعض أنّ المسرح قد بات مهيأ لقادم جديد .

غير أني رغم ذلك كله متفائل إلى أقصى الحدود ، فالمواجهة عندما تعلو إلى قمتها، لابد أن تنتهي إلى إنكسار . وغرور الإحساس بالقوة ، لابد وأن يبطش بهم في النهاية . فهكذا كانوا دائماً ، وهكذا يكونون . وقد بدأوا بالفعل في حصاد ذلك . وها نحن نسمع كل أسبوع عن محاولة لهم لحرق مسرح أو سينما أو تدمير آلات للموسيقى أو أفلام أو أجهزة الفيديو . وها هم أخيراً يصطدمون بمشاعر الناس ورغباتهم الأنسانية المشروعة . وها هم يُدمرون ما غزلوه وغزله الآخرون معهم في سنوات طوال . وها هي رغبة البعض منهم تتأجج باغتيال الحكام، فإن لم يكن فرجال الفكر ورموز الإعلام . وفي ذلك كله يحصدون كراهية الشعب ونفور البسطاء ، ويسعون إلى حتوفهم بأيديهم ، ويتحولون إلى شياطين للنقمة. بعد أن عاشوا زمناً يُبشرون بأنهم ملائكة الرحمة . ولست أشك في أنهم سوف يكتلون ضدهم جماعات كانت بعيدة عنهم أشد البعد ، منصرفة عنهم بأمورها وأحوالها . فإذا بها تراهم على حقيقتهم ، وتتعرف عليهم من فعالهم . وتدرك أنهم جراد منتشر ، إن تجاهله الجميع لن يُبقي ولن يُذر . ومثال ذلك الفنانون دون أستثناء ، مؤلفون وممثلون ومغنون وموسيقيون وراقصون ورسامون ونحاتون .

أستطاع هؤلاء أن يخرجوهم عن تقوقعهم وصمتهم . وسيخرجونهم أكثر ، وسيكتلونهم ضدهم أكثر . وقل مثل ذلك عن كل من له علاقة بالقلم أو الفكر ، أو شاء له القدر أن يُولد منتمياً إلى دين غير الدين، أو أعتقاد غير الأعتقاد .

سيزدادون عتواً ، وستزداد الكثرة لهم عداء وكرهاً . ولن يستمر البسطاء بعيداً عن المعركة ، وإنما سينتصرون لمن حاولوا أن يجعلوا حياتهم أجمل وأكثر بهجة وإشراقاً . وضد كل من يهوى الظلام ويسعى للإظلام ..

سيصرخون ضد الغناء ، وسيُغني الشعب ..

سيصرخون ضد الموسيقى ، وسيطرب لها الشعب ..

سيصرخون ضد التمثيل ، وسيحرص على مشاهدته الشعب ..

سيصرخون ضد الفكر والمفكرين ، وسيقرأ لهم الشعب ..

سيصرخون ضد العلم الحديث ، وسيتعلمه أبناء الشعب ..

سيصرخون ويصرخون ، وسيملأون الدنيا صراخاً . وسترتفع أصوات مكبرات صوتهم وستتضاعف . وستنفجر قنابلهم ، وتفرقع رصاصاتهم . وسوف يكونون في النهاية ضحايا كل ما يفعلون . وسوف يدفعون الثمن غالياً حين يحتقرهم الجميع ، ويرفضهم الجميع، ويطاردهم الجميع .

لا يغرنكم أن بعضهم يتصرف بذكاء ، فسوف تُدمر أغلبيتهم

الغيبية كل هذه الفعال . بل وأكثر من ذلك ، سوف ينقسمون على بعضهم ، ويهاجمون بعضهم البعض . وقد بدأت التباشير في أسيوط بين الأخوان والجماعات . وسوف تنتشر وتتكرر . وسوف يعود كل ذلك عليهم بالسلب . ولدى أول تراجع ، سيسحب من راهنوا عليهم مبالغ الرهان . ولن يخجلوا أبداً من الرهان على الفرس المنافس . وسوف يكونون أول من يرفع عقيرته بأشد اللوم وأقذع الهجوم . والبعض من الكتاب الذين يزايدون عليهم الآن ، سوف يكتبون الأعمدة مطالبين بإعدامهم في الميادين العامة . وربما أستحى البعض ، فطالب بقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف .

أرى هذا كله في المستقبل القريب وكأني أقراه ، وأتخيله وكأني أراه . وأرى ما هو أخطر ..

سوف تستجمع أجهزة الدولة ما بقي لها من شجاعة . وسوف ’تلملم ما تبقى لها من سلطة وهي بلا حدود . وسوف تتحسس ما تملكه من قوة وستكتشف أنها هائلة . وسوف تخطو خطوة واحدة للأمام، فتكتشف أن الطريق مفتوح وممهد وسهل . وأن جهدها في العودة للخلف – ترددا وخوفا – أصعب بكثير . وأنها أجهدت نفسها في غير طائل ، وعلى حساب وجودها ذاته . وسوف يُشجعها التقدم على المزيد .

ولديّ مثال واضح حدث منذ أيام (في أبريل ١٩٨٨) . حين تقدم بعض نواب التحالف بما يتقدمون به كل عام قبل رمضان ، من نقد

لبرامج الترفيه ونحو باللائمة على الفوازير ، وهجوم على المسلسلات والبرامج الغنائية . وقد تعود هؤلاء النواب ونظراؤهم أن ترتعد فرائص الحكومة أمامهم ، وأن تستجيب لهم بحذف أشياء ، والوعد بأن البقية تأتي ، والدفاع بما يُشبه الأعتذار . وفجأة بعد سنوات من أداء هذه التمثيلية المكررة ، وقف وزير الإعلام في مجلس الشعب لكي يرد عليهم بمنتهى الثقة ، بأن الدولة لن تتراجع أمامهم ، وأن الترفيه على الشعب ضرورة ، وأن الدولة ترعى القيم وفقا لمعاييرها . وما أن فعل ذلك ، حتى صمت الطرف الآخر ولم يحُر جواباً . وأنتهى الأمر كله ، حين أنتهى الخوف لدى الدولة . وتلقى الرأي العام بيان الوزير على خير ما يتلقى بياناً ، وكان إنطباع الجميع مزيجاً من الرضا والتأييد والسعادة .

لقد قصدت من كتابي هذا أن يكون خطوة على طريق المواجهة . لأنك لن تصحح، إلا إذا أدركت الأخطاء. ولن تواجه ، إلا إذا تعرفت على الأخطار . ولن تنفعل ، إلا أمام سوء الفعل . فليهز هذا الكتاب كل ضمير حيّ. ولينفعل به كل من أحب تراب هذه الأرض المقدسة. وليكن نذيراً للجميع . وليكن أيضاً (منافيستو) موجهاً إلى عقل مصر ووجدانها. مضمونه: (يا أبناء مصر ويا فناني مصر أتحدوا). (يا عقلاء مصر ويا ضميرها، واجهوا) . (يا دولة مصر ويا رايتها، تصدي) . (يا مسلمي مصر أنقذوا الأسلام من جهالة الصبية وحماقة الصغار) .

ولا أخفي عنكم حصيلة ما توصلت إليه في صراعي معهم على مدى سنوات . فقد قرأت لهم ، وسمعت منهم ، وحاورت كثرة منهم . وأدركت في كل الأحوال أنهم طلاب دنيا لا دين ، وهواة حكم لا حكمة ، وأنصار سلطان لا قرآن . وأن الدين لديهم وسيلة . وأنهم يحملون للمجتمع حقداً لا حد له ، وللحضارة كراهية لا مدى لها ، وللوحدة الوطنية إشمئزازاً لا مزيد عليه ، وللقومية المصرية إزدراء لا نهاية له ، وللتاريخ المصري إنكاراً لا عرفان فيه، وللمستقبل رفضاً لا سبيل فيه إلى قبول . وأنهم يتعشقون التدمير لسهولته ، والرفض ليسره وبساطته ، وسفك الدماء لأنه يتناسق مع ما هيأوا وجدانهم له . وقد واجهونا بعقول مغلقة وجيوب مفتوحة ، فلنواجههم نحن بعقول مفتوحة وجيوب مغلقة . وإذا كانوا قد تسللوا إلى الساحات المفتوحة في غياب المواجهة ، فليتذكر الجميع أننا واجهناهم بالفكر منذ سنوات قلائل . وأنهم خلال هذه السنوات ، وأمام عدد محدود من الكتاب والمفكرين ، ضربوا أخماساً في أسداس ، وأسباعاً في أثمان ، وأثماناً في تسعات . ولجأ بعضهم إلى مُقذع القول وفاحش الهجاء . بينما لجأ البعض الآخر إلى طلب مصادرة الكتب ، والصراخ ولطم الخدود وشق الجيوب على حلم كان قد أقترب . فإذا به ينسل بعيداً في أول مواجهة ، وينصرف غاضباً بعد أول حوار ، وتختفي ملامحه أمام مسلسل المقالات والكتب . تلك التي تركته عارياً إلا من ورقة التوت .

وقد قرأت ردودهم عليَّ، فوجدت عجبا. أطالبهم ببرنامج سياسي، فيتحدثون عن عظمة الإسلام . أسألهم عن دليلهم في خلط أوراق السياسة والدين ، فيحدثونني عن البركة التي ستهل ، والشيطان الذي سيفر ، والجان الذي يسيطر على فكري فتشتبه الأمور عليّ . أحدثهم عن إستحالة تطبيق حد الزنا في عالمنا المعاصر ، فيُطالبني أحدهم بأن آتي له بزوجتي وأهلي ، ويستدبر وكأنه الظافر المنتصر ، معلناً على الملأ أنني إذا أتيت له بهم ، فلا كرامة لي . وإذا لم آتِ بهم إليه فأنا أناني [1] . وحتى من كنت أتوسم فيهم الحكمة ، وأعجب بأقوالهم وفتاويهم ، لم يعصمهم دينهم وعلمهم من الكذب . فالشيخ الدكتور يوسف القرضاوي ، ذلك العالم الجليل ، الذي ملأني شغفاً بكتاباته المتعقلة ، وتحليلاته المنطقية ، أصدر مؤخراً كتاباً عنوانه (الأسلام والعلمانية) [2] . والكتاب على عكس كتبه السابقة، يُحاول منذ البداية الإيحاء بأن العلمانية مناقضة للدين ، ويتحاشى موضع النزاع الأساسي ، وهو الفصل أو الوصل بين السياسة والدين . وبدلاً من أن يأخذ بأيدينا إلى مواضع الوصل ، يصول ويجول في عظمة الأسلام ومآثر الصحابة . وهو عندما يفعل ذلك يُسعدنا سعادة بالغة . لأننا أولاً لا نختلف معه على ذلك ، بل نؤيده أشد التأييد .

---

(١) راجع كتاب (حوار حول العلمانية) ، والمقال الخاص بالحوار مع الشيخ صلاح أبو إسماعيل .

(٢) دار الصحوة للنشر والتوزيع – القاهرة ، ١٩٨٧ .

ولأنه بخروجه على النص – كما يقول المسرحيون – لا يُشفي غليل قارئه بالحجج والأسانيد . فما يتحدث عنه شيء ، وما نُطالبه به شيء آخر . بيد أن هذا ليس مربط الفرس ، وإنما مربطه أن يلجأ هذا الشيخ الجليل إلى الكذب في شجاعة يُحسد عليها . ففي هامش على صفحة ٨٦ يذكر بتشفٍ واضح أن الدكتور فرج فودة " المباهي بعلمانيته " قد رشح نفسه ، فحصل على ٣٩٦ صوتاً. ويضع بعد هذه الفقرة علامة تعجب . والشيخ الجليل حرمني بذكره لهذا الرقم ، من ٢٠٠٠ صوت كاملة تُضاف إلى ما ذكره . علماً بأن مرشحاً معي حصل على ثلاثة آلاف صوت تقريباً ودخل الإعادة . والذي لم يذكره الشيخ أنني دخلت الأنتخابات الفردية مستقلاً ، وأن من أعادا ، كانا منتميين إلى حزبي الوطني والوفد . وموقف المستقل عن الأحزاب أضعف كثيراً من موقف من تُسانده أحزاب قائمة لها صحفها ومؤيدوها ومرشحوها . ولعله في موقفه السابق كان أكثر كرماً من جريدة الأحرار ، التي ذكرت أنني حصلت على خمسين صوتاً ، وجريدة الشعب التي وصلت بهم إلى المئة . ولست أدري هل يصدقني الشيخ الجليل إذا ذكرت له أن تزويراً قد حدث في نتائج الأنتخابات ، وأنني حصلت على أكثر مما أعلن بما لا يقل عن خمسة آلاف صوت . وأنني كنت المقصود بالتزوير حين تمت صفقة تمرير التحالف الأسلامي ، لكي يكون المعارضة الرئيسية في المجلس ، قبيل الأنتخابات بثلاثة أيام . لكن ذلك كله موضوع حديث

آخر ربما كتبت عنه ذات يوم . ويبقى الكذب الصريح من شيخ فاضل لم أحمل له إلا التقدير والأحترام .

أما الكذبة الثانية فقد ذكرها الرجل في صفحة ٨٤ من كتابه تحت عنوان (العلمانية ضد الدستور) . حين ذكر ضمن أوجه بيان هذا ، وتحت العنوان الأخير ما يلي : (إن الدستور ينص في مادته الثانية على أن الشريعة الأسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع) . ولست أشك في أن الدكتور قد قرأ المادة جيداً ، وأنها تذكر أن (مبادىء الشريعة الأسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع) . وأنه أسقط عمداً كلمة (مبادىء) . وشتان بين مبادىء الشريعة والشريعة ذاتها . وهو أول من يعلم أن إضافة كلمة مبادىء ، تُغير معنى النص تماماً .

أما الكذبة الثالثة فقد وردت في الصفحة العاشرة من الكتاب ، حين ذكر أن اللجنة الثقافية في نقابة الأطباء بالقاهرة ، قد دعت إلى عقد ندوة دعت إليها عدداً من دعاة العلمانية ، منهم د. فرج فودة ود. وحيد رأفت ، ود. فؤاد زكريا . ثم ذكر ما نصه (وأعتذر أكثرهم، ولم يحضر منهم إلا الأخير) . والحقيقة أن الدعوة قد وجُهت إليّ عن طريق الدكتور محمد شعلان ، وأنني أشترطت ولم أعتذر . وتلخصت شروطي في أنه مادام المكان مُغلقاً ، فليكن الحضور بتذاكر دعوة. وليكن لكل فريق نصف عدد تذاكر الدعوة . وأن تُدار الندوة بواسطة هيئة محايدة . وأن يكون لكل فريق نفس وقت الفريق الأخر ، سواء في العرض أو التعليق . وهي شروط بسيطة ومنطقية،

لكنها لم تأت على هوى أصحاب الندوة . وثبت لي بعدها أنني على حق . ولعل غرور القوة الذي تحدثت عنه ، هو الذي دعا الدكتور يوسف القرضاوي إلى التعليق في ثنايا الكتاب ، عن أن الندوة لو أقيمت في إستاد القاهرة ، لأمتلأ الإستاد بأنصاره . ولعله غاب عن مصر كثيراً ، ويجهل ما يحدث فيها . ولعلها فرصة لكي أصحح له ، وأذكر له ولأنصاره ، أن ذلك لو حدث ، لملأت له الإستاد أنصاراً يُخرسون صوت أنصاره ، ويجعلونهم قلة في بحر من العقل والمنطق والحضارة .

ما علينا ، بل علينا أن نسأل أنفسنا : حتى الدكتور القرضاوي يكذب . أستغفر الله لي وله . وأقتنع بما أستقر في ذهني في النهاية ، وهو أن الأمر لم يختلف عما كان عليه طوال عصور الأسلام ، حيث الأسلام شيء والمسلمون شيء آخر . وأن المعركة في جوهرها سياسية . وأن من يرفعون شعارات الأسلام يستخدمون أساليب الساسة دائماً ، ويستحلون الوسيلة من أجل هدف غائم أمامهم . بيد أنه بقدر غيمه ، يُمطر عليهم سيولاً دافقة من النعيم والبركة . ولعلها فرصة ، وقد كنت أعلن دائماً ، أنني على إستعداد لمحاورة أي منهم في أي مكان ولو كان في بيته . أن أجدد لهم الدعوة ، وأن أعلن لهم أستعدادي لمناظرتهم في كل وقت . داعياً الله أن يُلهمهم قوة الحجة ، وقدرة التحاور . وأن يستقر في وجدانهم أن الدعوة للحوار ليست كميناً . وأن هناك فرقاً بين المحاورة والمصيدة . وأن في المناظرات

مساحة واسعة لمكارم الأخلاق ، وللصدق في النقل ، وللأمانة في الكتابة . وأن المسلم حقاً هو من سلم المسلمون وغير المسلمين من لسانه ، حين يتحدث ، ومن يده ، حين تكتب .

سيمكرون ، ويمكر الله ، والله خير الماكرين ..

سينتحرون بغرور القوة ، وحمق الصبية ، وآثام الكبار . وستدور الدائرة عليهم من جديد . لأنهم لا يقرأون التاريخ إلا لكي يكرروا أخطاءه . فقد سفكوا دماء الأبرياء في الأربعينات إرهاباً ، وتوجوا مسلسل إرهابهم بأغتيال النقراشي . فأعادتهم وزارة إبراهيم عبد الهادي إلى صوابهم ، وألزمتهم جحورهم ، ودفعوا ثمناً غالياً من حريتهم وحياة مرشدهم . ثم أعادوا الكرة مرة أخرى في عام ١٩٥٤، وكانوا القوة الوحيدة في الساحة بعد أن أخليت إلا منهم ، وحاولوا أغتيال عبد الناصر . فأنتهوا على حبال المشانق . وتوهموا في عام ١٩٦٥ أن بإمكانهم العودة للإرهاب (تحت ظلال القرآن)، وأنهم قادرون على تدمير كل منجزات الحضارة . ووصل بهم الأمر إلى تجنيد أمهر الرماة في الحرس الجمهوري . فأستقبلهم عشماوي من جديد ، وقام حمزة البسيوني بواجب ضيافتهم خير قيام. وها هم يعودون من جديد ، بعد أن نجحوا في أغتيال الرئيس السادات ، وبعد أن حاول قادتهم إستيعاب الدروس السابقة ، محاولين أختراق مؤسسات المجتمع من داخلها . بيد أن أحداً لن يمكنهم من ذلك . وسوف يتابعون جهادهم حتى ينقلب المجتمع عليهم . وكلما تمادوا

في حماقاتهم تضاعف إحساسي بالسعادة . مع كل كنيسة تُحرق ، ومع كل دار سينما تُدمّر ، ومع كل مسرح يخربونه ، ومع كل آلة موسيقية يدمرونها ، يقترب يوم الخلاص منهم بأسرع مما يتصورون ، وتنقلب الأغلبية الصامتة عليهم بأعنف مما يتخيلون. وواجب الإعلام فقط أن يعرض على الشعب حماقاتهم الجاهلة ، وجهلهم الأحمق ، وعنفهم الأخرق . وساعتها لن يرحمهم الشعب . وساعتها أيضاً سوف تكون إستعادة الدولة لهيبتها إستجابة مباشرة لإرادة الشعب . وليس مُستبعداً أن نراهم كما رأيناهم عام ١٩٥٤ أو عام ١٩٦٥ ، حين كان المُنضم إليهم ، يسعى جاهداً لإزالة الشبهة عنه ، بحمل زجاجة ويسكي صغيرة في جيبه . يُخرجها ليشرب منها أمام أصدقائه مردداً (أنا جدع) ، حتى تنقل التقارير أنه لا علاقة له بهم من قريب أو من بعيد .

لست أرجو هذا لهم ، ولست أتمناه . فأنا أحب للرجل أن يظل رجلاً إلى النهاية . ولصاحب الفكر أياً كان أن يلتزم بمبدئه إلى النهاية . وليسمعوها مني قبل أن يأتي يوم لا ينفع فيه الندم ..

طريق الأغتيال ذو إتجاه واحد ، ينتهي بمقابر الغفير ..

طريق الحرق ذو إتجاه واحد ، ينتهي بحرق قلوب أهليهم وأحبائهم..

طريق التدمير ذو إتجاه واحد ، ينتهي بتدمير مستقبلهم وآمالهم ..

طريق الخروج على الشرعية ، ينتهي بالتهذيب والأصلاح ..

طريق تدمير آلات الموسيقى ، ينتهي بالموسيقى الجنائزية ..

طريق هدم المسارح ، ينتهي بدراما هم أبطالها ، تسيل فيها الدموع مدراراً ..

طريق حرق الكنائس، ينتهي بتوحد أبناء الوطن الواحد ضدهم ..

طريق إنكارهم للوطن ، ينتهي بإنكار الوطن لهم ..

ويا مصرنا العظيمة ..

لن يرثك السفهاء أبدا

ولن يحكمك الجهلاء .. أبدا

فأنت الوجود ..

وأنت الخلود ..

وأنت أنت البدء

وأنت أنت الأنتهاء

وأنت أنت الحب

وأنت أنت العطاء

وأنت أنت الحياة

ولا حياة إلا بك يا مصر

ولا حياة إلا لك يا مصر .

المحتويات

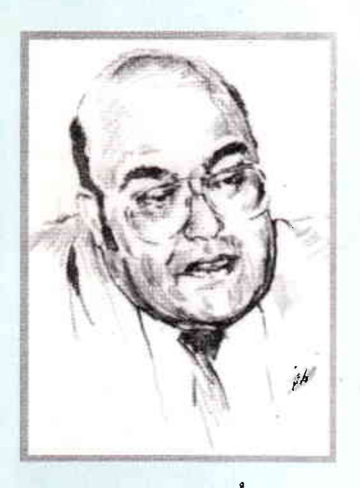
مؤلفات الدكتور

فرج فودة

تنشرها وتوزعها دار ومطابع المستقبل

بالفجالة والأسكندرية

- الحقيقة الغائبة
- حوار حول العلمانية
- حوار في المهجر
- قبل السقوط
- زواج المتعة
- الإرهاب
- شاهد على العصر
- حتى لا يكون كلاما في الهواء
- الطريق إلى الهاوية
- الملعوب
- النذير
- نكون او لا نكون
- الطائفية إلى أين ؟
- مع يونان لبيب رزق وخليل عبد الكريم



تيار السياسي الديني في إيــران . والتيار
سياسي الديني في مصر. يُمثلان تيار
حد هو النازية الدينية. حيث تختلط
ـعات الأستعلاء والعنصرية. ورفض
ديمقراطية. وأستخدام العنف. والعودة
جذور. والغريب أن التيارين في إيران وفي مصر، يُنفذان أسلوبين
ميزين نازياً لمواجهة النظم الديمقراطية. الأول منهما يتمثل في
مواجهة المباشرة للمؤسسات. وهو الأسلوب الذي فشل في ألمانيا وفي
صر، ونجح في إيران. والثاني وهو ما يحدث في مصر الآن، وما أعتمدته
تجربة النازية للوصول إلى الحكم بعد فشل المواجهة، ويتمثل في
تسلل للمؤسسات القائمة. واستخدام الديمقراطية لأسقاطها في النهاية.

دار ومطابع المستقبل
بالفجالة والأسكندرية
ومكتبة المعارف ببيروت